الأسواق في نيابة حلب المملوكية

٦٤٨ - ٩٢٣هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧م

دكتور/ متعب بن حسين القثامي

جامعة أم القرى - مكة المكرمة

تمهيد:

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.. وبعد:

تعد حلب إحدى المدن المهمة التي لعبت أدواراً كثيرة متعددة، منذ أن بنيت[١]. وكان لها دور سياسي بارز إلى جانب الدور الحضاري والتجاري، وبخاصة بعد الفتح الإسلامي لبلاد الشام، وفي صدر الإسلام خبا نجم قنسرين[٢] وبزغ نجم مدينة حلب، فهي تقع على ضفة نهر قويق[٣] وسط حلب، وصارت من أكبر أجناد وعواصم بلاد الشام الشمالية، بحكم موقعها

(١) ابن العديم (كمال الدين، أبو القاسم عمر): بغية الطلب في تاريخ حلب. حققه وقدم له: سهيل زكار، بيروت، دار الفكر، (د.ت)، جـ١ ص١٥١-١٥٣؛ زبدة الحلب من تاريخ حلب، عني بنشره وتحقيقه ووضع فهارسه: سامي الدهان، المعهد الفرنسي بدمشق، (د.ت)، ص٩-١٠؛ عفيفي بهنسي: الآثار الإسلامية في حلب، ترجمة: أحمد محمد تغلب، اليونسكو ١٩٨٣، ص١٨.

(٢) قنسرين: هي إحدى كور الشام، بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص، وكانت عامرة في عام ٣٥١هـ/ ٩٦٢م غزاها الروم وخربت عام ٣٥٥هـ/ ٩٦٥م، وحرقت مساجدها ولم تعمر بعد ذلك. للمزيد: انظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، بيروت ١٩٧٩م، جـ٤، ص٤٠٤؛ ابن العديم: بغية الطلب، جـ١ ص٦٩-٧٧.

(٣) نهر قويق، نهر يمر بمدينة حلب، مخرجه من قرية شناذر على بُعد ستة أميال من حلب ويمر بها، وماءه عذب، إلا أنه في الصيف يجف، فلا يبقى إلا نزور قليلة، أما في الشتاء فهو حسن المنظر. انظر: ياقوت الحموي، مصدر سابق، جـ٤ ص٤١٧.

القـريب من الدولة الرومانيـة الشرقـية، الأمـر الذي جعل منهـا مدينـة حدود واتصال، كما تمتع موقعها بأهمية استـراتيجية حساسة بالنسبة للاتصال بين مدن الفرات والبـحر المتـوسط، لسيطرة مـوقعهـا هذا على الطرق المؤدية إلى البـحر المتوسط، كما أنها تسيطر على الممـر المؤدي إلى وادي العاصي الأسفل عبر نهر عفرين[١] .

وظهرت أهميتـها الكبرى، في شمال الشام، في عهد الدولة الحـمدانية وما بعدها[٢] . وكانت تخـبو مـدة ثم تعود من جـديد، وتحولت في عـهد الدولة الزنكية[٣] إلى عاصمة لهـا، وصارت مستقر الأميـر نور الدين زنكي في الفترة الأولى من الحروب الصليـبية، وكانت تحـمل اسم جند، ثم إمارة[٤] ثم مملكة، ثم تحولت في منتصف القـرن السابع الهجري/ الثالث عشـر الميلادي، إلى نيابة من نيابات السلطنة المملوكيـة، وكانت تعتبر من أشهـر المراكز الحضارية في بلاد الشام[٥] ، فهي تأتي بالدرجة الثانية بعد دمشق، نظراً لموقعها القريب من الثغور

(١) عفرين: اسم نهر في نواحي المصيصة يخرج إلى أعـمال نواحي حلب. انظر: ياقوت الحموي: مصدر سابق، جـ٤ ص١٣٢ .

(٢) الدولة الحـمدانية: أسـسهـا سيف الدولة الحـمداني في حلب، عندمـا سقطت في يـده عام ٣٣٣هـ/ ٩٤٤م وأخذها من الأخـشيديين، واتخذها عـاصمة له. للمزيد انظـر: مصطفى الشكعة: سيف الدولة الحـمداني، القاهرة ١٩٥٩م، ص٦٢-٨١ .

(٣) الدولة الزنكيـة: أسـسـهـا عمـاد الدين زنكي، والـذي كان مملـوكًا للسـلطان السلجـوقي ملكشـاه بن ألب أرسلان،وقام بدور مهم من الناحـية السياسية والعسكرية في الدولة السلجـوقية إلى أن تولى إمارة الموصل في شعـبان عـام ٥٢١هـ/ ١١٢٧م، ثم خلفه ابنه نور الدين مـحمود، فـوسع رقعـة الدولة، وضعـفت بعد وفاته، حتى سـيطر عليها الأيوبيون. للمزيد انظر: أبو شـامة (عبدالرحمن المقدسي): الروضـتين في أخبار الدولتين «النورية والصلاحـية» تحقيق: مـحمد حلمي محـمد، دار الكتب المصرية، ١٩٨٨م؛ سـعيد الديوه جي: الموصل في عهد الأتابك، الموصل، ١٩٥٨م، ص ١٨ وما بعدها.

(٤) الحلبي: (الحسن بن عمر بن حبيب): المنتقى من درة الأسلاك في دولة ملك الأتراك في تاريخ حلب الشهباء، تحقيق: عبدالجبار زكار، دمشق ١٩٩٩م، ص١١ .

(٥) ابن الشحنة الصغـير (محمد بن محمـد): الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب. دمشق، ١٩٨٤م، ص١٥٥-١٥٦ .

والمدن الشامية الكبيرة القريبة من بلاد الروم[1] ، وبذلك تحولت حلب إلى محطة للقوافل القادمة من بلاد المشرق والعراق وآسيا الصغرى إلى الشام والحجار ومصر، أو القوافل الذاهبة من الشام إلى العراق وبلاد المشرق، فغدت حلب مركزًا حربيًا وتجاريًا، بما حظيت به من موقع استراتيجي ممتاز.

التعريف بالسوق:

السوق كلمة آرامية، أطلقت على أسماء الشوارع والأماكن[2] ، وفي العربية تعني موضع المبيعات، وأيضًا السوق التي يتعامل فيها[3] ، واصطلاحًا تعني الموسم، وهو الموضع المحدد، الذي يؤمه الناس في زمن معين من أجل الشراء أو البيع[4] ، يقول عز وجل: ﴿وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام ويمشون في الأسواق﴾[5] ؛ لذا تطلق كلمة «سوق» على كل مكان يتم فيه البيع والشراء بين الناس[6] في الأماكن التي تقام فيها الحوانيت والمتاجر ويكثر فيها الباعة والتجار وأصحاب الحرف[7] .

وبذلك تمثل الأسواق مراكز النشاط التجاري والصناعي للمدينة[8] ، وقد راعى المسلمون في اختيار وسط المدينة موضعًا مناسبًا لإقامة الأسواق[9] حيث

---

(١) محمد ضامن: إمارة حلب في ظل الحكم السلجوقي، دمشق، ١٩٩٠م، ص٣٨ .

(٢) هاشم خضير: دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: خورشيد وآخرون، م١٢، ص٣٨٠ .

(٣) ابن منظور (جمال الدين محمد)، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة (د.ت)، جـ٣ ص٢١٥٤ .

(٤) بطرس البستاني، دائرة المعارف، بيروت (د.ت)، م١، ص٢٣٥ .

(٥) القرآن الكريم، سورة الفرقان، آية ٢٠ .

(٦) أحمد يوسف الدريوش: أحكام السوق في الإسلام وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، الرياض، ١٩٨٩م، ص٢١ .

(٧) كمال عناني إسماعيل: عمران سبته كما شاهده ووصفه السبتي، مجلة المؤرخ العربي، القاهرة ١٩٩٩م، ص٣٧٢ .

(٨) محمد عبد الستار عثمان: المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٨م، ص٢٢٥ .

(٩) سار المسلمون على نفس درب الرومان في إنشاء الأسواق، حيث كانت تُقام بجوار المعابد والكنائس بتشجيع من الأباطرة. انظر: سيد أحمد الناصري: تاريخ الإمبراطورية الرومانية السياسي والحضاري، القاهرة ١٩٨٥م، ص٦٧ .

كانت إحدى المراكز الأساسية للحياة العامة في المدينة بعد الجامع ودار الإمارة، فأقيمت حولها، ولاسيما الجامع، ولعل السبب في ذلك أن الجامع يمثل بؤرة التجمع في المدينة الإسلامية، وملتقى الطرق الرئيسية[١] ، فلا غرابة إذا عُرفت بعض المساجد بأسماء الأسواق، مثل: جامع البهرمية[٢] ، مسجد الدباغة[٣] ، ومسجد الشمع، ومسجد القطان[٤] ، كما ارتبطت الأسواق بالمساجد أيضًا من خلال المساجد المعلقة، التي ظهرت في العصور الوسطى، وكانت عبارة عن مبنى مكون من طابقين، الأرضي كان سوقًا، والعلوي مسجدًا[٥] ، كما كان في مدينة حلب[٦] .

وقد جاء تنظيم تلك الأسواق على حسب تعليمات المحتسب، عن ذلك يقول الشيرازي: «وجعل لأهل كل صنعة منهم سوقًا يختص بهم»[٧] . كما عرفت حلب أنواعًا أخرى من المنشآت التجارية، لم يقل دورها عن الأسواق، وتمثل ذلك بالقياسر[٨] ، والوكالات[٩] والفنادق، والخانات[١٠] وغيرها من

---

(١) عبد العزيز الدوري: نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، بغداد، ١٩٥٩، ص٤؛ محمد عبدالستار عثمان: مرجع سابق، ص٢٥٢ .

(٢) للمزيد انظر: خير الدين الأسدي: أحياء حلب وأسواقها. تحقيق: عبد الفتاح رواسي، دمشق، ١٩٩٠م، ص٢٢٠ وما بعدها.

(٣) المرجع نفسه، ص٩٨ .

(٤) نفسه، ص١٣١ .

(٥) عبد القادر الريحاوي: العمارة العربية الإسلامية، دمشق، ١٩٧٩م، ص١٥٩ .

(٦) ابن شداد (عز الدين أبو عبدالله): الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق: دوميك سورديل، دمشق، ١٩٥٣م، جـ١، ق١ ص١٤٦-١٤٨ .

(٧) الشيرزي (عبدالرحمن بن نصر): نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد الباز العريني، القاهرة، ١٩٤٦م، ص١١ .

(٨) القياسر: مفردها قيسارية، وهي الخان الكبير الذي يشغله جماعة من التجار والمسافرين، قد يشتمل على سوق مسقوفة. انظر محمد أحمد دهمان: معجم المصطلحات التاريخية في العصر المملوكي، دمشق ١٩٩٠م، ص١٢٦؛ مصطفى عبدالكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، بيروت، ١٩٩٦م، ص٣٥٧ .

(٩) الوكالات: يقصد بها الفندق أو الخان المعد كنزل للتجار وبضائعهم، وقد تشتمل على سوق مسقوفة وهي كالقيسارية أو الخان. انظر: مصطفى الخطيب، مرجع سابق، ص٤٤٣ .

(١٠) الخان: لفظ فارسي بمعنى البيت الكبير، أو الفندق، الذي ينزل فيه التجار، ويعرضون بضائعهم فيه. للمزيد انظر: مصطفى الخطيب: مرجع سابق، ص١٥٧ .

العمائر الأخرى، ومن ثم فإننا سنكتفي بأن نقسم الأسواق إلى مجموعات رئيسية، حسب نوعيتها بمعنى: أسواق المواد الغذائية في مجموعة، وأسواق الملابس ومستلزماتها في مجموعة ثانية... وهكذا[1].

١- أسواق المواد الغذائية:

الجدير بالذكر، أن تلك الأسواق كانت منتشرة في جميع أنحاء المدينة، وهو أمر يتمشى بالضرورة مع توزيع التجمعات السكانية، بل إن بعض أسواق المواد الغذائية كانت تُقام في مواقع العمل، حيث يبنى مسجد أو مدرسة، وفي المناسبات العامة كالأعياد وغيرها، فضلاً عن ميادين الحرب، وخصوصًا أن حدود إمارة حلب متاخمة لحدود الدولة البيزنطية، ثم لسلاجقة الروم، ثم للمغول الإيلخانيين[2].

تعددت أسواق المواد الغذائية، وانتشرت على مستوى أحياء حلب وقراها، فوجد على نهر قويق من جهة باب الجنان[3] إلى باب أنطاكية[4] خانات لبيع القمح[5] حيث يأتي باعة القرى لبيع محصولهم، قبل دخولهم المدينة، لذلك

---

(١) يعتمد الباحث بشكل أساسي على ما قدمه ابن شداد في أعلاقه، والحلبي في منتقاه، وكذلك خير الدين الأسدي في أحيائه فيما قدموه من معلومات قيمة عن الأسواق الحلبية.

(٢) المغول الأيلخانيين، هولاكو وذريته، أقاموا لهم دولة بهذا الاسم، وشملت: بلاد فارس، والجزيرة والعراق وأجزاء واسعة من آسيا الصغرى. لمزيد من التفاصيل. انظر: فؤاد الصياد: الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين «أسرة هولاكو خان». جامعة قطر، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٣) باب الجنان: سمي بذلك لأنه يفضي إلى جنان (بساتين) حلب حيث يجري نهر قويق. ولمعرفة المزيد عن أبواب حلب؛ انظر: ابن العديم: بغية الطلب، جـ١ ص٥١-٥٤؛ خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص٩٦.

(٤) باب أنطاكية: سمي بذلك لأنه يفضي إلى أنطاكية، وهو الباب الذي دخل منه المسلمون إلى حلب، وقد خربه الإمبراطور نقفور عام ٣٥١هـ/ ٩٦٢م، فلما عاد إليها سيف الدولة عام ٣٥٣هـ/ ٩٦٤م بناه، ثم هدمه الملك الناصر صلاح الدين الأيوبي وأعاده بناءه، وزوده ببرجين. للمزيد انظر: خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٩٤.

(٥) خير الدين الأسدي: المرجع السابق، ص١٦٢.

كثر سماسرة[1] الحبوب لتوزيع المحصول[2] على التجار، الذي يحملونه إلى سوق المغربلين قبل عرضه على الباعة[3] ، ووصل سعر مكوك[4] القمح بحلب إلى ستين درهمًا، وفي أوقات المجاعات والأزمات بلغ المائة درهم[5] وبجوار باب قنسرين[6] انتشرت الأفران لصناعة الخبز[7] ، وذلك بعيدًا عن المدينة، تجنبًا للحرائق، لذلك توفرت عند باب المقام[8] الجمال، حاملة أوراق نبات السوس، التي تستعمل في إشعال الأفران[9] ، كما انتشرت أسواق بيع اللحم القادمة من برية المسلخ والتي بها سوق المسلخ[10] ، فكان اللحم يُباع - على اختلاف

---

(١) سماسرة: مفردها سمسار، وهو الذي يدور بالسلعة على التجارة وغيرهم، كما يقوم بالوساطة بين التاجروالبائع، وكثيرًا ما يكون عالمًا بأسعار البيع والشراء، وله حانوت يبيع فيه ويشتري، كما يغشى الخانات ليكون واسطة بين التجار الغرباء وتجار البلد. للمزيد انظر: ابن رحال (أبو علي الحسن المعداني): كشف القناع عن تضمين الصناع، تحقيق: محمد بن الأجفان، تونس، ١٩٨٦م، ص١٠٠-١٠١ .

(٢) لابيدوس، إير إمارافين: مدن الشام في العصر المملوكي، ترجمة: سهيل زكار، دمشق ١٩٨٥م، ص٩٥ .

(٣) خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص٣٦٠ .

(٤) المكوك: هو مكيال اختلفت سعته وتفاوت مقداره، حيث كان يساوي مدًا، أو صاعًا ونصف الصاع. انظر: محمد عمارة: قاموس المصطلحات الاقتصادية في الحضارة الإسلامية، القاهرة ١٩٩٢م، ص٥٦٠ .

(٥) المقريزي (تقي الدين أحمد): السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، القاهرة ١٩٧٠م، جـ١، قسم٢ ص٤٠٩ .

(٦) باب قنسرين: هو الذي يفضي إلى قنسرين، وهو باب قديم، جدده الملك الناصر يوسف الثاني عام ٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م، وبنى عليه أبراجًا وطواحينا وأفرانًا وجنايا للزيت وصهاريجًا. للمزيد انظر خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص١٠٤-١٠٦ .

(٧) ابن الشحنة الصغير (حسين بن محمد): البدر الزاهر في نصرة الملك الناصر «محمد بن قاتيتباي»، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، بيروت، ١٩٨٣م، ص٣٩ .

(٨) باب المقام: هو الذي يفضي إلى المقام المنسوب إلى الخليل سيدنا إبراهيم عليه السلام، وهذا الباب قديم جدد بناءه الملك الأشرف أبو النصر برسباي في القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي. للمزيد انظر خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص١١٠-١١٣ .

(٩) خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص١١٣ .

(١٠) المرجع نفسه، ص١٣٣ .

أنواعه بالرطل[1] . وبجوار الجامع السليماني[2] ، ومسجد الضالع، بُنيت حوانيت لبيع الدجاج والفواكه والسمن، وذلك لخدمة نزل القوافل والمسافرين[3] .

ولكثرة زراعة الزيتون، انتشرت بأسواق حلب، خانات وأسواق بيع الزيت، بجوار المعاصر، حيث أنشأ أحد الأمراء فرنًا ومعصرة، ولتوزيع هذا الإنتاج أنشأ عدة حوانيت[4] ، كما أنشئ بجوار باب الجنان عدة خانات منها: خان الزيت، وخان الطبخ، وخان البيض[5] ، ووصل سعر البيضة في أوقات الأزمات نصف درهم، والدجاجة خمسة دراهم[6] . كما كثرت محلات بيع الزيت الكردي، والبرغل، وغيرهما[7] ، وبجوار جامع الميداني[8] أقيم سوق للتفاح[9] ، كما بيع فيه الرمان، المتوفر منه في حلب ستة أصناف، وبيع الرطل بثلاثين درهمًا، عام ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م، نظرًا لدخول التتار إلى المدينة[10] وبيع فيه أيضًا العسل والمشمش والبطيخ، وكانت حلب من أهم المدن التي اشتهرت بزراعة أنواع مختلفة من البطيخ، لذلك وصل سعر رطل البطيخ ربع درهم[11] .

---

(١) اليونيني (قطب الدين أبو الفتح موسى): ذيل مرآة الزمان، حيد آباد الدكن الهند ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م، جـ١ ص٤٩٨ ، ٤٩٩؛ فادي توا: المناخ والأسعار والأمراض في بلاد الشام في عهد المماليك، بيروت ١٩٩٨، ص٢٧٩ .

(٢) جامع السليمانية: نسبة إلى سليمان جلبي صاحب بستان كان في جهة منه، وقد أسس عام ٧١٣هـ/ ١٣١٣م، للمزيد انظر: خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص٢١٨-٢١٩ .

(٣) خير الدين الأسدي: المرجع السابق، ص٢٧٠ .

(٤) المرجع نفسه، ص٣١٠، والأمير هو: آشق تمر.

(٥) لابيدوس: مرجع سابق ص١٦٣ .

(٦) اليونيني: مصدر سابق جـ١، ص ٤٣٦-٤٣٧ .

(٧) ابن شداد: مصدر سابق، جـ١، ق١، ص١٤٩ .

(٨) ابن الميداني: هو حسين ابن محمد الميداني، جعله السلطان الغوري من أمراء العشرات. خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص٨٩ .

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢ .

(١٠) اليونيني: مصدر سابق، جـ١ ص٤٣٦، ٤٣٧ .

(١١) فادي توا: مرجع سابق، ص٢٩٢ .

ولكثرة ما يربى من أغنام؛ أقيمت بجوار باب المقام سوق لتجارة الأغنام[١] كما أنشأت سوق لبيع اللبن، وفي أوقات الأزمات، بيع رطل اللبن بخمسة عشر درهمًا[٢] ، ووصل سعر الجبن في أوقات الأزمات من ثلاثة عشر إلى ثمانية عشر درهمًا[٣] ، وإلى جانب ذلك عُرض في أسواق حلب خمسة وعشرون صنفًا من العنب، منه الدوائي والزيتي؛ إذ بيع الرطل من كل منهما بنصف درهم عام ٨٩٤هـ/ ١٤٨٨م[٤] ، وبيع رطل الخل المستخرج من العنب، بثلاثين درهمًا، في أوقات الأزمات[٥] .

وإلى جانب هذه الأسواق، هناك عدة أسواق، لبيع الشعير، حيث تراوح ثمن غرارة[٦] الشعير، ما بين خمسة وعشرين وثلاثين درهمًا[٧] ، أما الأرز فقد وصل سعر الرطل إلى ثلاثة دراهم، في أوقات الرخاء[٨] ، وبيع في بعض الأوقات الرطل بستة دراهم، وفي أوقات أخرى بثمانية دراهم[٩] .

ونظرًا لكون أسواق المواد الغذائية هي عصب الحياة في حلب؛ فقد انتشرت في كافة الأحياء والأزقة، فوجدت أسواق لبيع العدس والذرة والسمسم والحمص والبن[١٠] ،

---

(١) خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص١١٣ .

(٢) اليونيني: مصدر سابق، جـ١ ص٤٣٦-٤٣٧؛ فادي توا: مرجع سابق ص٢٧٨ .

(٣) فادي توا: مرجع سابق، ص٢٧٨ .

(٤) ابن طولون (محمد بن علي، مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة ١٩٦٢، جـ١ ص٩٧ .

(٥) فادي توا: مرجع سابق، ص٢٩١ .

(٦) الغرارة: عبارة عن كيس كبير من الخيش، تسع- في العادة- اثنتي عشرة كيلة من الحبوب- أي إردب- وقد تكون الغرارة أكبر فتسع إردبًا ونصف. انظر: محمد عمارة: مرجع سابق، ص٤٠٥ .

(٧) فادي توا: مرجع سابق ص٢٧١ .

(٨) المرجع نفسه، ص٢٧٥ .

(٩) ابن طولون: مصدر سابق جـ٢، ص٤٢، ص٨٤ .

(١٠) خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٣٤١، فادي توا: مرجع سابق ص٢٧٥ .

وكذلك الثوم؛ إذ بلغ سعر الأوقية[1] منه درهمًا واحدًا، وبيعت الأوقية بسوق البصل عام ٦٥٩هـ/ ١٢٦٠م بنصف درهم[2] ، والخسة الواحدة بدرهم، وفي موجة الغلاء وصل سعر رطل البصل إلى أربعة دراهم[3]، وإلى جانب هذه الأسواق وجدت أسواق أخرى نذكر منها:

٢- أسواق الملابس:

كثرت أسواق بيع الملابس وازدهرت، وأكبر دليل على ذلك، ما ذكره ابن الشحنة: «قد يتفق أنه يباع فيها في يوم واحد، ما لا يُباع في غيرها في شهر، كل ذلك بأطيب ثمنه وأرغبه، مثلاً إذا حضر إليها مائة حمل حرير، فإنه يُباع في يوم واحد، ويُقبض ثمنه، ولو حضر إلى القاهرة - التي هي أم البلاد- عشرة أحمال، لا تُباع في شهر»[4] .

ويرجع ذلك إلى كثرة ما يرد عليه من تجار البندقية وبينزا وجنوا وغيرهم[5] . فأخذت تضاهي دمشق على وجه الخصوص[6] ، ويدل ذلك على تعدد أسواقها التي كانت تحوي جميع الأصناف المختلفة من البضائع، نذكر منها: سوق الحرير، حيث يوجد منه عدة أنواع منها الحرير الأصفر[7] ، والحرير

---

(١) الأوقية: جمعها أواق- في الموازين-: تساوي اثني عشر درهمًا- ولقد استخدمت في الدهن بزنة عشرة دراهم- كما استخدمت بزنة عشر دراهم وثلثي الدرهم- أو عشرة دراهم وخمسة أسباع الدراهم- كذلك استخدمت بزنة أربعين درهمًا. فاختلف عيارها زمانًا ومكانًا، وبالنسبة للموازين أيضًا. ولقد كانت أوقية حلب، ستون درهمًا وثلث الدرهم، وأوقية حماة خمسة وخمسون درهمًا، وأوقية دمشق خمسون درهمًا. انظر: محمد عمارة: مرجع سابق، ص٧٥ .

(٢) ابن طولون: مصدر سابق ، جـ١، ص١٠٧ .

(٣) اليونيني: مصدر سابق، م١، ص٣٧٦، ٣٧٧؛ فادي توا: مرجع سابق، ص٢٨٩ .

(٤) ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص ٢٥٤ .

(٥) نعيم زكي فهمي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب، القاهرة، ١٩٧٣م، ص١١٨ .

(٦) سوفاجيه: دمشق الشام، لمحة تاريخية منذ العصور القديمة حتى العصر الحاضر، بيروت، ١٩٣٦م، ص٢٩ .

(٧) ابن طولون: مصدر سابق، جـ٢، ص١٣، ٤٩؛ خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٣٢٧ .

الأحمر[١] ، وكانت أسواقه رائجة، لكثرة استعماله لدى السلطة الحاكمة والأمراء[٢] . كما وجدت سوق «الجواخين»؛ وكان لهذه السوق شيخ يسمى «ابن فطين»، وازدهرت هذه السوق حتى كثر فيها التدليس[٣] .

وكانت هناك سوق للصوف[٤] ، وكان يباع به نوعان من الصوف، الأول: أخضر بفرو سمور، والثاني: مختوم أبيض[٥] . وتزدهر بتوفر الصوف مهنة «الدباغين» حيث كانت جل حوانيتهم بحارة الغطاس[٦] ، ويُحمل ما يصبغ، ليباع في سوق الغزل خيوطًا مغزولة[٧] . وكان هناك سوق الكتانين[٨] لبيع الكتان، وسوق الفرائين[٩] ، ويقول ابن طولون: «سوق الفراء الخشنة[١٠] وهي جوار المدرسة اليشبكية[١١] . وأيضًا سوق العبي، بناه الأمير يشبك الظاهري، عام ٨٢٤هـ/ ١٤٢١م[١٢] ، وكان يعمل بهذه السوق «ابن النصيبي»[١٣] ، كما ارتبطت هذه الأسواق بسوق «الأبرية»[١٤] التي كانت تُباع فيها أدوات الخياطة كالإبر وغيرها. كما كان هناك سوق مخصصة لبيع الحبال[١٥] ، خاصة المصنوع من القنب[١٦] .

---

(١) ابن طولون: مصدر سابق، جـ١، ص١٠٠ . (٢) المصدر نفسه، جـ١، ص١٣ .

(٣) نفسه، جـ١، ص١٠٠ .

(٤) خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٢٤٤ .

(٥) ابن طولون: مصدر سابق، جـ١ ص١٥ .

(٦) خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٢٨٦ . (٧) المرجع نفسه، ص١١٨ .

(٨) ابن شداد: مصدر سابق، جـ١، قسم١، ص٦٢؛ خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٢٤٠ .

(٩) ابن شداد: مصدر سابق، جـ١ قسم١ ص٦٨؛ خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٢٩٨ .

(١٠) ابن طولون: مصدر سابق، جـ١ ص٢٧١ .

(١١) المدرسة اليشبكية، بناها الأمير يشبك الظاهري، وحملت اسمه.

(١٢) خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص١٧١ .

(١٣) السخاوي (محمد بن عبدالرحمن): الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، بيروت، ١٩٩٢، جـ٨، ص٢٧٢ .

(١٤) ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٧، ٢٤٨، خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص٢٢٠ .

(١٥) ابن طولون: مصدر سابق، جـ١، ص١٥٦ .

(١٦) خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٣٥٩ .

٣- أسواق أخرى:

ونظرًا لموقع حلب على الحدود مع آسيا الصغرى، والقوى المسيطرة عليها من سلاجقة، ثم مغول، وغيرهم، فقد كانت ساحات قتال، فانتشرت لذلك أسواق خاصة بلوازم الجند، من أسلحة، وعدد الركوب، وما إلى ذلك، فقد كانت هناك سوق للخيل[١]، وكانت هذه السوق العمود الفقري في سير النشاط العسكري، إذ لم تقتصر على بيع الخيول فحسب، بل بيعت فيها سرج الخيل، والأقواس، والسهام، ونشط فيه السراجون، والحدادون، وصناع الخيم[٢] وغيرها. وغالبًا ما يُقام بجوار هذه الأسواق؛ سوق الجلود[٣]، حيث تُباع منتجات الجلود وغيرها، من مستلزمات العسكر ولوازم السفر.

ولم يقتصر الحال في حلب على الأسواق المشار إليها، بل وجدت فيها أسواق أخرى لتلبية احتياجات الناس اليومية، مثل سوق الملح، الذي يُباع في «ساحة الملح»[٤] بسوق الجمعة؛ وسوق الصابون، والمحتكر من قبل أحد الأمراء، الذي أجبر جميع مصنعيه على بيعه له فط، ومن ثم باع الإنتاج، فصدره من جديد بشروطه الخاصة، وقد ألغى السلطان «قايتباي» هذه المفاسد، أثناء زيارته لحلب عام ٨٨٢هـ/ ١٤٧٧م، ولكن مرسومه لم يتحل بالقوة الشاملة، وحيث كانت جميع المبيعات القسرية عبارة عن مسألة محلية، فقد تمت إدانة هذه الممارسة مرارًا وتكرارًا لكن دون جدوى[٥]، وعن الصابون وصناعته قال ابن بطوطة: «ثم صرنا إلى مدينة سرمين... وأكثر شجرها الزيتون، وبها

---

(١) ابن شداد: مصدر سابق، جـ١، قسم١، ص٧٦،٧٩؛ ابن الشحنة: البدر الزاهر، ص٧٣،١٤٧، ابن طولون: مصدر سابق، جـ١، ص١٢٦، ٢٢٥.

(٢) ابن طولون: مصدر سابق، جـ١، ص١٥٦؛ خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص١٢٦.

(٣) خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص١١٤.

(٤) المرجع نفسه، ص٢١٠.

(٥) ابن طولون: مصدر سابق، جـ١، ص١١٩، (السلطان قايتباي ٨٧٢-٩٠١هـ)؛ لابيدوس: مرجع سابق ص١٠٤.

يصنع الصابون الأجري، ويجلب إلى مصر والشام، ويصنع أيضًا الصابون المطيب لغسل الأيدي، ويصبغونه بالحمرة والصفرة»[١] .

ومن عجائب أسواق حلب «سوق الزجاج» قال عنها القزويني: «فإن الإنسان إذا اجتاز بها لا يريد أن يفارقها، لكثرة ما يرى فيها من الطرائف العجيبة والآلات اللطيفة، تُحمل إلى سائر البلاد للتحف والهدايا، وكذلك سوق المزوقين ففيها آلات عجيبة مزوقة[٢] . إلى جانب ذلك تكثر بجوار المساجد والجوامع، حوانيت الشماعين، حيث يتوفر الشمع، والمستخدم لإضاءة المساجد والجوامع والمنازل[٣] .

كذلك عرفت الأسواق الحلبية قبل عصر المماليك، نظام الصيارفة، الذين كانت مهمتهم استبدال العملات وتغييرها لرواد الأسواق، قال الأسدي: «كان بعض يهود حلب يعملون بالصيارفة»[٤] . كما كان هناك متخصصون في شحن البضائع، وعرفت حلب أسواقًا جامعة لعدة أسواق أصغر منها، أقيمت تحت قلعة حلب، وكان يُشار إليها بسوق «التجار»[٥] .

كما انتشرت بحلب عدة أسواق لم يُحدد مكانها، مثل: سوق البنائين، وسوق الخشابين[٦] ، وسوق الخرازين المرتبطة بحوانيت الجلد[٧] ، وكذلك سو الحصارين، وسوق الدلائين، وسوق البارقية، وسوق النطاعين[٨] - صناع طبق

---

(١) ابن بطوطة (محمد بن عبدالله): تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، اعتنى به وراجعه: درويش الجويدي، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٦٧، ٦٨ .

(٢) القزويني (زكريا بن محمود): آثار البلاد وأخبار العباد، بيروت (د.ت)، ص١٨٣-١٨٤ .

(٣) ابن طولون: مصدر سابق، جـ١، ص١٥٦ . خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص٢٥٢ .

(٤) خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص١٢٨ .

(٥) ابن طولون: مصدر سابق، جـ١ ص٤٩، ١٣٢، جـ٢ ص٦ .

(٦) ابن شداد: مصدر سابق، جـ١، ق١، ص٦٣، ٦٦، ٦٩ .

(٧) خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص١١٤ .

(٨) ابن شداد: مصدر سابق، جـ١، ق١، ١٤٦ .

القش- وسوق العطر، وسوق التبن[1] ، كما وجدت سوق للنحاسين، فكان يُباع فيها ما يصنع منه[2] إلى جانب ما يُباع بسوق الحرير القديم، كما وردت أسماء أسواق أخرى، منها: سوق الهواء وسوق الياسمين، لبيع الياسمين، وسوق الطيبة[3] إلى جانب ذلك كان هناك سوق خاصة بالصياغ، وهي قديمة[4].

وأخيراً ورد ذكر لأسواق أخرى، في مدينة حلب، دون ذكر لنوع البضاعة التي كانت تُباع فيها، مثل: سوق البهرمية، وسوق الحرافشة، وسوق الأعلى[5] وسوق يشبك، وسوق بني شداد، وسوق الدهشة[6] . كما انتشرت السويقات- تصغير سوق- مثل: سويقة الحجارين لبيع الأحجار المستعملة للبناء، وأنشئت هذه السويقة لسد احتياجات المؤسسات الصناعية[7] ، وسويقة حاتم[8] ، وسويقة علي[9] ، وسويقة اليهود[10] ، ومن اللافت للنظر أنها تحمل أسماء أشخاص، أو جماعة، أو طائفة.

٤- ملاحظات عامة على أسواق حلب:

يتضح مما سبق أن الأسواق انتشرت في مختلف أحياء حلب، وعلى أطرافها، وذلك تلبية لاحتياجات السكان، من السلع المختلفة، كما وجدت في الأحياء سويقات لسد حاجة الحي أو الحارة الواحدة من الخدمات، فهي إذاً مكملة للأسواق العامة أو الرئيسية من حيث مهامها.

(١) ابن شداد: مصدر سابق، والجزء، والقسم، ص٧١،٧٥، ٩٨، ١٣٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩ .

(٢) خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٢١٩، ٢٢٧، ٢٤٠ .

(٣) ابن شداد: مصدر سابق، جـ١، ق١، ص١٤٧، خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص٢٣٠، ٢٣٦-٢٣٧ .

(٤) ابن شداد: مصدر سابق، جـ١، ق١، ص٩٨ . (٥) المصدر نفسه، جـ١، ق١، ص٦٩، ٧٥، ١٤٨ .

(٦) ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص٢٤٢، ٢٤٨؛ ابن طولون: مصدر سابق، جـ١ ص٣٢ .

(٧) للمزيد: انظر خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص٢٤٢-٢٥٢ .

(٨) المرجع نفسه، ص٢٤٤ . (٩) نفسه، ص٢٤٤، ٢٤٦ .

(١٠) ابن شداد، مصدر سابق، جـ١، قسم١ ، ص١٤٦ .

ومن المدهش أن نجد الأسواق مرتبة، وهذا قلل من كثافة المرور في شوارع المدينة؛ إذ ساعد المستهلك في الوصول مباشرة إلى السوق التي يريدها، دون الحاجة إلى البحث عن سلعة معينة، في مختلف شوارع المدينة[١] . أما سيئات هذا التنظيم، فأهمها أن المستهلك إذا ما أراد شراء عدة أصناف من السلع، فما عليه إلا أن يشق المدينة طولاً وعرضًا، عدة مرات، بحثًا عن تلك السلع المنتشرة في أنحاء المدينة[٢] .

ومن الأمور اللافتة للنظر - أيضًا- أن كثيرًا من الأسواق الحلبية خصصت للإنفاق على المساجد، والمدارس، والخوانق، والبيمارستانات، وعامة وجوه البر، مثال ذلك سوق الهوا والذي أوقف نور الدين زنكي قسمًا منه، لبناء بيمارستانه في حلب، أما قسمه الباقي فصرف ريعه على عامة مصالح الجامع الكبير[٣] . كما جعل الأمير يشبك من سوقه وقفًا على مدرسته، وأوقف الجانب الغربي من سوق الأمتعة على المدرسة الحلاوية، في حين أن جانبه الشرقي قد خصص للإنفاق على الجامع القريب منه[٤] .

وفي وصف هذه الأسواق، يقول الشرزي: «ينبغي أن تكون الأسواق في الارتفاع والاتساع... ويكون من جانب السوق إفريزان، يمشي عليهما الناس في زمن الشتاء، إذا لم يكن السوق مبلطًا»[٥] . ولحماية هذه الأسواق من السرقة، فقد عينت الدولة المملوكية حراسًا وخفراء في الليل، يسهرون على أمنها ورعايتها، عُرف منهم: محمد بن علي الحلبي، والمعروف بابن الحارس، لكون أبيه حارسًا على بعض أسواق حلب، وكانت تقرع الطبول في القلعة على

---

(١) الشيرزي: مصدر سابق، ص١١ .

(٢) نعيم فهمي: مرجع سابق، ص٢٨٢؛ سعيد عبد الفتاح عاشور: مصر في عصر دولة المماليك البحرية، القاهرة، ١٩٥٩م، ص٢١٣ .

(٣) ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص٢٣٠، ٢٣١ .

(٤) المصدر نفسه: ص ١٤٢، ٢٣٤ .

(٥) الشيرزي: مصدر سابق، ص١١ .

فترات منتظمة[1] ؛ لضمان يقظة الحراس والخفراء أثناء الليل. أما في النهار فكان لتلك الأسواق موظفون خاصون للمحتسب وغيره، وتنحصر مهامهم في مراقبة النشاط التجاري للأسواق، وهذا ما سوف نتناوله في فقرة «إدارة الأسواق».

كما لوحظ أن أغلب هذه الأسواق، هي أسواق يومية، مثل: سوق «الجيج»، ويفتح على باب الحديد وسوق بانقوسا[2] ، كما ارتبطت بعض الأسواق ببعض الأيام؛ مثل: «سوق الجمعة»، وكانت تُقام أمام باب القلعة، ويجتمع فيها الناس من كل الأحياء، صباح ذلك اليوم، وتباع فيها البضائع المختلفة كل صنف على حدة[3] .

ومنها: سوق أخرى تعقد يوم الأحد، وحملت اسم هذا اليوم، حيث يلتقي فيها الناس من كل الأحياء، وتُباع فيها بضائع من كل الأنواع[4] . وفي زقاق الزيتونة كانت تعقد كل يومي اثنين وخميس، سوق لبيع الغزل، تُباع فيها خيوط الصوف المغزول، وتجتمع فيه النسوة ببضائعهن، وفيهن المسلمة والمسيحية واليهودية والأرمينية[5] .

وإلى جانب هذه الأسواق اليومية والأسبوعية، كانت هناك أسواق تُقام خارج أسوار المدينة، وذلك لاستيعاب الباعة والمشترين من أهل الريف والمدينة[6] ، فكانت تعقد يوم الثلاثاء، سوق بالقرب من حلب، جنوب إنطاكية

---

(١) السخاوي: مصدر سابق، جـ٨، ص٢٣١، البدري (عبدالله بن محمد): نزهة الأنام في محاسن الشام، بيروت، ١٩٨٠م، ص٣٦، ٣٧ .

(٢) خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص٢٢٥، ٢٢٦ .

(٣) خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٢٢٥ .

(٤) المرجع نفسه، ص٢٢٠ .

(٥) نفسه، ص ١١٨ .

(٦) محمد عبد الستار: مرجع سابق، ص١٧٥ .

ليس بعيداً عن قلعتي الشغر[١] وبكاس[٢] . حيث تقام هذه السوق على جسر كشفهان، المقام على نهري العاصي، على مفرق طرق تؤدي إحداها إلى حلب، والأخرى إلى إنطاكية، وإلى غيرها من المناطق الأخرى، حيث يسهل على الناس القدوم إليها من جميع الأنحاء[٣] .

وكان القرويون من بلدة قارة[٤] يفدون إلى حلب لبيع منتجاتهم[٥] وإلى جانب ذلك ظهرت أسواق تصاحب سير الجيوش، وأماكن استراحتهم، وفي ذلك يقول ابن أجا : «ورُسم لي بأن أتوجه إلى حلب، واشترى له الميرة بها، واختار له مكانًا للنزول»[٦] إلى جانب شراء علىق للخيول[٧] ، ولكثرة ما يمر بحلب من جيوش، نشطت أسواقها، التي كانت تلبي طلبات الجيوش للتزود بالنفقة العسكرية، لذلك نلاحظ أن أسواق الطعام أكثر ازدهارًا. وكذلك سوق الدروع والأسلحة واللباس ومتطلبات تجهيز الخيل والدواب، وكل ذلك عمل على إيجاد فرص للعمل، وكسب العيش لعدد من الحرفيين والتجار[٨] ، الذين يقومون بشراء ما يحصل عليه الجندي من غنائم.

---

(١) الشغر: قلعة حصينة بالقرب من أنطاكية،وهي غالبًا تتبع لصاحب حلب، انظر: ياقوت الحموي: مصدر سابق جـ٣ ص٣٥٣ .

(٢) قلعة بكاس: من نواحي حلب على شاطئ نهر العاصي، ولها عين تخرج من تحتها، وهي مقابلة لقلعة الشغر بينهما وادٍ كأنه خندق يقال له: الشغر، وكثيرًا ما يرد ذكرهما معًا؛ انظر ياقوت الحموي: مصدر سابق، جـ١ ص٤٧٤ .

(٣) ابن الجيعان (بدر الدين أبو الفدا): القول المستطرف في سفر مولانا الملك الأشرف، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، جروس، برس ١٩٨٤م ص٦٠ .

(٤) قارة: اسم قرية كبيرة بالقرب من حمص، في اتجاه دمشق، وبها عيون جارية، يقوم أهلها بالزراعة منها. انظر ياقوت الحموي: مصدر سابق، جـ٤ ص٢٩٥ .

(٥) لابيدوس: مرجع سابق ص٥٢ .

(٦) ابن أجا (شمس الدين محمد): تاريخ الأمير يشبك الظاهري، تحقيق: عبدالقادر أحمد طليمات، القاهرة (د.ت)، ص١٣٣ .

(٧) المصدر نفسه، ص١٠٠ .

(٨) لابيدوس: مرجع سابق ص٤٥ .

٥- القياسر والفنادق وخلافه:

وإلى جانب هذه الأسواق وجدت عمائر مكملة للأسواق، مثل القياسر والتي انتشرت بأرجاء حلب، ومنها: قيسارية راغب[١] ، وقيسارية الفرفور الملاصقة للمدرسة المسمارية الحنبلية[٢] ، وعنها قال ابن بطوطة: «وقيساريتها لا تمثل حسنًا وكبرًا، وهي تحيط بمسجدها»[٣] .

كما انتشرت الفنادق حيث وُصفت حلب بكثرة فنادقها مثل: فندق الحطب، وفندق الطرابيش، وفندق العيش[٤] ، علاوة على الفنادق التي خصصت للتجار الأجانب، وحرصت الدولة المملوكية على تجهيز الفنادق بكافة الاحتياجات الضرورية وحتى الكمالية، من أجل تنشيط التجارة، وحث التجار على القدوم والبقاء في المدينة لفترات طويلة، ففي الفندق جميع ما يلزم التاجر من وسائل الراحة، بحيث تجعلهم لا يشعرون بالغربة أو البعد عن وطنهم[٥] .

وإلى جانب الفنادق، بُنيت الخانات، حيث كان بحلب أكثر من أربعين خانًا[٦] ، عُرف بعضها باسم البضاعة التي وضعت أو بيعت فيها، مثل: خان الحنة، وخان الصابون، وخان البرازعية، وخان الخراطين[٧] ، وخان الحبالين، وخان البرغل، وخان الحرير، وخان الفرائين، وخان الدبس[٨] وخان الفحم

---

(١) خير الدين الأسدي: مرجع سابق، ص٢١٧ .

(٢) ابن طولون: مصدر سابق، جـ٢، ص٥ .

(٣) ابن بطوطة: مصدر سابق، ص٧٠ .

(٤) ابن شداد: مصدر سابق، جـ١ قسم١ ص٦٩، ٩١ .

(٥) للمزيد حول وظيفة الفندق وتصميمه، انظر: صبحي لبيت: الفندق ظاهرة سياسية، اقتصادية، قانونية، بحث منشور في ندوة «مصر وعالم البحر المتوسط»، القاهرة ١٩٨٦م، ص٢٩٢ .

(٦) ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص٢٤٨-٢٥٠ .

(٧) المصدر نفسه، ص٢٤٩ .

(٨) خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص١٦٤ .

والورق[١] ، وخان السمك[٢] ، وخان اللبن[٣] ، وخان الليمون[٤] ، وخان النحاسين[٥] .

كما وجد خان «الفول»؛ وثلاث خانات لبيع الفواكه والسمن، ونزول القوافل والمسافرين بجوار الجامع السليماني ومسجد الضالع[٦] وبداخل المدينة أيضًا خانان لبيع الزيت سمي الأول: بخان الزيت، وكان موضعه قرب باب المقام، والثاني: له اسمان هما خان الزيت، وخان خاير بك، الذي شيده عام ٩١٦هـ/ ١٥١٠م[٧] .

ومن الخانات التي عرفت بأسماء الأشخاص، خان أزدمر[٨] ومحله في سوق الصابون[٩] ، وخان أبرك أنشأه السلطان قانصوه الغوري، وخان السيد، وخان ميسر، وخان الصوفي[١٠] ، ومنها أيضًا: خان الشيباني المعروف بخان الفرنج[١١] ، ويبدو أنه كان مخصصًا لنزول تجار الإفرنج، ومنها أيضًا: خان طومان، وموقعه على نهر قويق، وخان الأكنجي، وخان القاضي[١٢] .

ومن اللافت للنظر أن الخانات لم تختلف كثيرًا في وظائفها عن الفنادق.

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٧٠ .

(٢) خان مكانه على نهر قويق. انظر ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص٢٤٩ .

(٣) خان اللبن، كان موقعه خارج باب القناة، حيث يحضر القرويون لبيعه. انظر: المصدر السابق، ص٢٥٠ .

(٤) خان الليمون، وفيه يبيع الفلاحون والقرويون ما يأتون به من ليمون، انظر: ابن طولون، مصدر سابق، جـ١ ص٢٠٥ .

(٥) خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص١٨٥-١٨٨، ١٩٠ .

(٦) المرجع نفسه، ص٢٦٩، ٢٧٠ .

(٧) ابن الشحنة: الدر المنتخب ص٢٤٨، ٢٤٩ .

(٨) ازدمر، هو الأمير ازدمر الظاهري جقمق، تولى عدة نيابات مثل نيابة صفد، ونيابة طرابلس، وأخيرًا نيابة حلب. للمزيد انظر: السخاوي: مصدر سابق، جـ٢ ص٢٧٥ .

(٩) ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص٢٤٨ .

(١٠) خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص١٥٤ .

(١١) ابن الشحنة: المنتخب، ص٢٤٨ .

(١٢) ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص٢٤٨ - ٢٤٩ .

٦- إدارة الأسواق ومكملاتها كالخانات وخلافه:

ويدير هذه المنشآت، عاملون عدة، مثل السمسار والدلال[١] والجلاب[٢]، والمنادي[٣]، ولكل من هؤلاء دوره داخل هذه المنشآت التجارية، وعلى أكتافهم ازدهرت حركة التجارة بحلب، فنجد أغلب المؤرخين والرحالة، يخلط بينهم، والدليل على ذلك ما ذكره ابن بطوطة بقوله: «وينادي سماسرتهم بالأسواق على السلع»[٤] وهنا جمع بين الاثنين. وهؤلاء السماسرة لهم دور كبير داخل الأسواق، إذ يجمع بين البيعتين[٥]، أي يتوسط بين البائع والمشتري، على السلع المراد بيعها وشرائها في الوقت نفسه، وغالبًا ما يحذر المحتسب من التعامل مع هؤلاء السماسرة، فيقول جعفر الدمشقي: «ويجب أن لا يصدق أحد من السماسرة قولاً، ولا يقبل لهم نصحًا، فإنها صناعة مبنية على الكذب»[٦]. وخصصت لمن يقوم بهذه الحرفة أماكن بأسواق حلب وخاناتها

---

(١) الدلال: هو الوسيط بين التجار الغرباء والمشترين، ويقوم بتوزيع البضائع على أرباب الحوانيت، مقابل أجرة من التاجر، أو يقوم بتعريف التجار القادمين من خارج المدينة على تجار الحوانيت، وأماكن السلع في البلد، كما يقوم بتعريف أرباب السلع بالتجار، ويؤجر على بيع السلع في المزادات. انظر: محمد عمارة: مرجع سابق، ص٦٠١.

(٢) الجلاب: هم الذين يمدون المدن والأسواق بما تحتاج إليه من المواد الخام الاستهلاكية، حيث تشتهر- منطقة حلب- بكثرة ما بها من مواد خام زراعية ومعدنية وحيوانية، كما يقوم بالتجوال بين القرى لابتياع المحاصيل، إما لصالحه أو لصالح كبار التجار، ويقوم الجلاب ببيع المحاصيل التي جلبها مستفيدًا من فارق السعر بين القرية والمدينة. انظر: السقطي (أبو عبدالله الله محمد): في أدب الحسبة، تحقيق: حسن الزين، بيروت، ١٩٨٧م، ص٣٩، ٧٦.

(٣) المنادي: هو المنادي على السلع مقابل أجر، وغالبًا ما يقوم صاحب السلعة باستئجار المنادي للإعلان عن السلعة. انظر: ابن رحال: مصدر سابق، ص١٠٦.

(٤) ابن بطوطة: مصدر سابق، ص٦٨؛ يخلط ابن بطوطة بين المنادي والسمسار، ولكن ثمة فرق بينهما، انظر: الإبياني: رسالة في السمسرة والسمسار، وأحكامه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مجلة كلية الشريعة، العدد١، بغداد ١٩٦٥م، ص ٧٠.

(٥) ابن منظور (جمال الدين، أبو الفضل محمد): لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، (د.ت)، جـ٢، ص١٤١٤.

(٦) جعفر بن علي الدمشقي: الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق: البشري الشوربجي، القاهرة ١٩٧٧م؛ ص٦٤؛ الشيرزي: مصدر سابق، ص٦٤؛ الماوردي (علي بن محمد بن حبيب): الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: أحمد جابر بدران، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص٢٤٢.

وفنادقها، ومكانهم يسمى: الدلالين، وهو قرب جامع قرلق المبني عام ٧١١هـ/ ١٣٩٦م. وهؤلاء سماسرة بيع الخضار[١] ، كما وجد سماسرة للحبوب، حيث اعتمد عليهم تجار الحبوب في بيع المحاصيل[٢] .

وهؤلاء السماسرة أثرياء، حيث اشترى أحدهم منزلاً بمبلغ خمسة آلاف دينار، وزخرفه بالأعمال الخشبية الرائعة والرخام[٣] . وذلك نتيجة ما يقوم به الدلال من ألاعيب واحتكار لبعض السلع لصالح الأمراء، «وبألاعيبه يتكسب الكثير»[٤] .

وإلى جانب السمسار وجد المنادي، الذي يقوم بالمناداة على السلع مقابل أجر، وغالبًا ما يقوم صاحب السلعة باستئجار المنادي للإعلان عن سلعته، لذلك وجد في كتب الفتاوى الفقهية، ما أثر حول أجرة المنادي، مثل منادٍ ينادي على السلعة، فلما بلغت ثمنها أبى صاحبها، فردها المنادي، فقام صاحبها ببيعها بسعر قريب من السعر الذي سعره المنادي، ففي هذه الحالة يكون من حق المنادي الحصول على أجرة المُباع، وإن زاد ثمن السلعة، وطال الزمن في بيعها، فلا شيء للمنادي، كما أقر الفقهاء بأمانة المنادي وضمان ما يرد إليه، وكذلك أيضًا فعل المتحتسبون مع المنادين. وارتبط المنادي بالمزادات العلنية التي تقام في الأسواق، وأكثر عملهم في الأسواق المزدحمة[٥] ، وكان لبعضهم حوانيت حيث يمكن وجود المنادي في أي وقت[٦] . كما استخدم المنادي في جمع الضرائب[٧] لصالح السلطة الحاكمة، نظرًا لمعرفته كافة التجار وأصحاب الحرف.

---

(١) كما خلط خير الدين الأسدي أيضًا. انظره: ص٣٠٦ .

(٢) لابيدوس: مرجع سابق ص٩٥ .

(٣) لابيدوس: مرجع سابق، ص١٨٧ .

(٤) الشيرزي: مصدر سابق، ص٦٤؛ جعفر الدمشقي: مصدر سابق ص٦٤؛ الماوردي: مصدر سابق ص٢٤٢ .

(٥) ابن رحال: مصدر سابق، ص١٠٦ .

(٦) خير الدين الأسدي: مرجع سابق ص١٢٧ .

(٧) لابيدوس: مرجع سابق، ص١٦٤ .

أما الجلابون فهم عبارة عن باعة متجولين وفلاحين وبدو، يجتمعون في أوقات السوق لبيع إنتاجهم[1] ، وسموا بذلك، لكونهم يقومون بالتجوال بين القرى، لجلب المحاصيل، إما لصالحهم أو لصالح كبار التجار، كما يقوم الجلاب ببيع المحاصيل التي جلبها من القرى مستفيداً من فارق السعر بين القرية والمدينة[2] .

٧- مراقبة الأسواق:

خضعت أسواق حلب لعدة مراقبين أولهم: ناظر السوق، واقتصرت صلاحياته على الأسواق التابعة للدولة، مثل: سوق الخيل، وسوق الرقيق، حيث يشرف على إيراداتها ووجوه إنفاقها، وكانت هذه الأموال تنفق في الغالب على رسل الملوك ونحوهم، كما خصص منها مرتبات شهرية لأفراد معينين[3] . وثاني هؤلاء المراقبين: الشادي؛ ومن مهامه الإشراف على الصناعات التابعة للدولة، مثل صناعة السكر والحديد والزجاج والصابون، علاوة على دار البطيخ[4] . وثالثهم: مشايخ الأسواق، على التجار المحليين في أسواق المدن المهمة، وكان حاكم المدينة يعين هؤلاء المشايخ من بين التجار البارزين، ومن مهامهم ضبط السوق، ومنع الغش، وجمع الضرائب، وقد فرض أحد المشايخ ضريبة تفتيش، على الطحانين في مدينة حلب[5] .

أما سائر الأسواق الأخرى فمسئولياتها كانت تقع على عاتق المحتسب[6] وتعيينه في بلاد الشام، كان يتم من قبل النواب، باستثناء متحسبي دمشق

---

(١) المرجع نفسه، ص١٦٣ .

(٢) السقطي: مصدر سابق، ص٣٩، ٧٦؛ أحمد الطاهري: عامة قرطبة في عصر الخلافة، المغرب، ١٩٨٨م، ص٨٤، ١٠٤-١٠٥، ١٣٢ .

(٣) القلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي): صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، دار الفكر، ١٩٨٧، جـ٤ ص٣٢ .

(٤) المصدر نفسه، جـ٤ ص١٩٤ .

(٥) لابيدوس: مرجع سابق ص١٥٨-١٥٩ .

(٦) للمزيد عن المحتسب ومهامه، انظر الشيرزي: مصدر سابق ص٦-١٠؛ الماوردي: مصدر سابق، ص٦٤-١٠٠ .

وحلب، فإن تعيينهما كان يتم من قبل السلطان[1] ، هذا وقد تعددت واجبات المحتسب يتخذ له دكة[2] في السوق، يراقب منها أهل تلك السوق، فيتأكد من صحة الأوزان والمكاييل، ومن وجده يتلاعب فيها عاقبه على ذلك[3] . ومع ذلك ظل للرشوة دورها في العصر المملوكي، مقابل سكوت المحتسب عن الحرام، ففي جمادى الآخرة سنة ٩٠٠هـ/ فبراير ١٤٩٤م ، «ورد مرسوم شريف بجعل رطل دمشق كرطل مصر، والأوقية كأوقية مصر. فنودي بدمشق بذلك، وأكل المحتسب بسبب ذلك مالاً كثيراً[4] . ومن مهام المحتسب- أيضًا- التأكد من سلامة النقود وعدم غشها، فإن اكتشف العملة مغشوشة عليه أن يبحث عمن أحدثها، فإذا ظفر به- وإن كان واحدًا أو جماعة- «فعلى المحتسب أن يأمرهم بقصها وتغييرها عن هيئتها، وألا يغشوا الناس بها، بحيث لا يمكن التعامل بها»[5] .

أما الأسعار، فالأصل أن لا يتدخل المحتسب في تحديدها، ولا أن يلزم التجار بسعر معين[6] ، ولكن عليه التدخل وقت الغلاء، ولاسيما إذا وجد هناك من يحتكر السلع لبيعها بأغلى الأثمان، حيث يلزمه المحتسب ببيعها بسعر السوق، وعدم احتكارها؛ لأن عمله هذا مخالف لتعاليم الشريعة[7] .

وإذا لم يتدخل المحتسب- أو نائبه- وقت الغلاء[8] ، فإنه يكون عرضة

---

(١) أحمد السيد راج: الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية في مصر المملوكية، المجلة التاريخية المصرية مجلد١٤، القاهرة ١٩٦٨، ص١٢٨ .

(٢) ابن العديم: زبدة الحلب، جـ٣ ، ص٥٩٨ .

(٣) الشيرزي: مصدر سابق ص١٨-٢٠؛ ابن الأخوة (محمد بن محمد القرشي): معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان؛ صديق أحمد عيسى، القاهرة ١٩٧٦م، ص٣٢٠ .

(٤) ابن طولون: مصدر سابق، جـ١، ص١٦٣ .

(٥) ابن الأخوة: مصدر سابق، ص١٢٦ .

(٦) ابن الأخوة: مصدر سابق، ص١٢٠؛ الشيرزي: مصدر سابق ص١٢ .

(٧) ابن الأخوة: مصدر سابق، ص١٢٠-١٢١؛ الشيرزي: مصدر سابق، ص١٢ .

(٨) وقع بحلب غلاء شديد، حول ذلك انظر: الحلبي: مصدر سابق، ص٤٤١، ٤٤٧، اليوسفي (موسى بن محمد): نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحقيق: أحمد حطيط، بيروت، ١٩٨٦م، ص٣٦٦ .

لغضب العامة، وهذا ما حدث لأحد نواب محتسبي حلب، يقول ابن العديم: «وكانت العامة في حلب، قد ثاروا على محتسبهم... لأن السعر كان مرتفعًا، وقد بلغ الرطل من الخبز عشرة قراطيس[1] ، ... فركب نائب المحتسب وسعره في البلد بستة قراطيس، فهاجت العامة عليه، وقصدوا دكة المحتسب، وهموا بقتل نائبه، وخربوا الدكة، ومضوا إلى دار المحتسب لينهبوها»[2] . ويبدو أن المحتسب لم يكن لديه سلطة فعالة، فيما يتعلق بالأسعار، لضعف مركزه في ظل سلطة مركزية في يد السلطان ونائبه، وأيضًا اضطراب السلطة المملوكية، والتي لم يكد يهنأ لها بال، بسبب كثرة ثورات الجند وحروبهم.

٨- وسائل التعامل التجاري:

تعددت وسائل التعامل، حيث استخدمت النقود، والموازين، والمكاييل، والمقايضة، والصكوك، والسفتجة، والمقاييس، داخل أسواق حلب، فبالنسبة للنقود تعاملوا بعدة أنواع من العملة المتداولة بين الناس في ذلك العصر، حيث كان هناك الذهب، والفضة، والنحاس، ومن اللافت للنظر، أن هذه العملات كانت قابلة للتغيير باستمرار، ولاسيما في عصر المماليك الشراكسة، بسبب نقص مخزون الذهب والفضة في دور الضرب، علاوة على تولي عدد كبير من السلاطين في وقت قصير، وهذا ما دفع الناس للتعامل بالقراطيس، لما امتازت به من ثبات، وكانت تساوي فلوسًا وزنها مثقال واحد، ويساوي درهمًا وثلاثة أسباع الدرهم، أي ما يساوي في وقتنا الحاضر ٩٢, ٤جم[3] .

---

(١) القراطيس: نقود فضية أو نحاسية، ضربت زمن الملك العادل الأيوبي. وأصلها قضبان من الفضة أو النحاس، تقص لتصبح نقودًا. انظر: محمد أحمد دهمان: مرجع سابق، ص١٢١، مصطفى الخطيب: مرجع سابق، ص٣٤٩ .

(٢) ابن العديم: زبدة الحلب، جـ٣ ص٩٥٨ . علمًا بأن هذه الحادثة وقعت في نهاية العصر الأيوبي؛ إلا أن تكرارها أمر وارد في كل عصر، إذا ما توفرت الظروف التي أدت إليها.

(٣) محمد عمارة: مرجع سابق، ص٣٤٨، ٤٥٠، ٥١١ .

ولازدياد النشاط التجاري، بين المماليك وأوربا، زاد حجم التبادل التجاري، فانتشرت العملة الأوربية، والتي ظهر الغش فيها، حيث تعرضت العملة الذهبية للتلاعب في عيارها، وتغيير وزنها، وتعديل حجمها، مما أفقدها ثقة المتعاملين بها، لذلك رفض السلطان والتجار، قبول العملة الذهبية، وأيضًا الفضية، والتي بدأت بنقصان الذهب من الأسواق، فظهر نظام المقايضة[١]، لذلك كان يأتي الفلاحون بسلعهم لمقايضتها بالسلع المصنعة بالمدن[٢]. ولهذا النظام أضراره على الأسواق، حيث ارتفعت الأسعار، نظرًا لارتفاع أثمان السلع، في حالة المقايضة عن الدفع نقدًا، وكذلك قلة وصول ذهب السودان إلى مدن الشمال وخلافه[٣] .

كما استعملت الأوزان، فكان الرطل الحلبي يساوي اثنتا عشر أوقية، وكل أوقية تعادل ستة دراهم وثلث، ولهذا أصبح الرطل الحلبي يساوي (٧٢٤) درهمًا[٤] ، وبما أن الدرهم كان يعادل (١٤ ,٣جرام) فإن وزن الرطل الحلبي هو (٢٧٣ ,٢كجم)[٥] فترجع ما توصل إليه القلقشندي، من أن الرطل الحلبي أصبح يساوي ٧٢٠ درهمًا[٦] .

أما المكاييل، فقد استعمل في حلب المكوك، وهو يزيد عن القفيز الشيرزي

---

(١) توفيق اسكندر: نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط، المجلة التاريخية المصرية، عدد٦، القاهرة، ١٩٥٧م، ص١٩؛ نعيم فهمي: مرجع سابق، ص٣٦٢، والسلطان إذ ذاك: «الناصر فرج بن برقوق».

(٢) لابيدوس: مرجع سابق ، ص٥٢ .

(٣) أكبر مورد لتبر الذهب كانت مناجم السودان الغربي - مالي وغانة - مما أخل بالنقد العالمي. للمزيد انظر: توفيق إسكندر: بحوث في التاريخ الاقتصادي، القاهرة، ١٩٦١م، ص٨٤، ٨٥ .

(٤) الشيرزي: مصدر سابق، ص١٦؛ وعند ابن الأخوة: الرطل يساوي ٧٢٠ درهمًا. انظر ص١٣٨؛ محمد عمارة: مرجع سابق، ص٢٥١، والفرق بين الشيرزي وابن الأخوة، يرجع إلى أن الشيرزي متقدم وابن الأخوة معاصر لفترة الحكم المملوكي.

(٥) فالتر هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة كامل العسلي، الأردن (د.ت)، ص٣٤ .

(٦) القلقشندي: مصدر سابق جـ٤ ص٢٢٣ .

بثلاثة سنابل، وبهذا يكون وزن المكوك (٦١كجم)[١] . والمكوك المستخدم في حلب يساوي سبع ويبات بالكيل المصري، أما في نواحيها وبلادها، فيختلف اختلافًا متباينًا في الزيادة والنقصان[٢] .

أما المقاييس، فقد استعمل الذراع في حلب، فكان طوله يساوي ٦٧,٩٨سم، حيث كان يقاس به القماش، وبذلك يزيد عن ذراع القاهرة بسدس ذراع[٣] .

العوامل المؤثرة في الأسواق:

تأثرت حركة الأسواق الحلبية في مدها وجزرها بعدة عوامل متباينة، وكان لبعض هذه العوامل أثارها السلبية تمامًا، على حركة الأسواق آنذاك، فانكمش حجمها، كما توقفت حركة البيع والشراء في تلك الأسواق، وارتفعت الأسعار فيها، فضلاً عما نتج عن ذلك بالضرورة من كساد، وتتصل بعض العوامل والأسباب المؤثرة في حركة الأسواق في تلك العصور، بالسلطة المملوكية، من حيث إجراءاتها الاقتصادية المختلفة، مثل: التسعير، وسك العملة، والاضطرابات الداخلية والخارجية، كما يتصل البعض الآخر من هذه العوامل والأسباب المؤثرة في حركة الأسواق بالأحوال الطبيعية مثل: انتشار الأوبئة والطواعين، التي عرفتها حلب بكثرة في ذلك العصر، ومن بين العوامل المؤثرة في حركة الأسواق والتي تتصل بحلب آنذاك:

١- أحوال الطقس (القحط، والجفاف، والسيول، والثلوج):

اعتمد فلاحو بلاد الشام- بعد الله- اعتمادًا يكاد يكون كليًا، على نزول الأمطار في زراعة حقولهم ومزارعهم، وإن أي تأخر - أو انقطاع- لنزول

---

(١) الشيرزي: مصدر سابق ص١٧؛ فالتر هنتس: مرجع سابق ص٧٩ .

(٢) القلقشندي: مصدر سابق جـ٤، ص٢٢٣ .

(٣) المصدر نفسه، والجزء، والصفحة .

الأمطار، ينتج عنه دومًا ارتفاع الأسعار، وخاصة القمح والشعير؛ لأنهما الغذاء الأساسي للإنسان والحيوان على السواء.

ففي شتاء عام ٧٤٧هـ/ ١٣٤٦م ضرب الجفاف المنطقة الممتدة من دمشق حتى حلب، حيث انقطع عنها المطر طيلة الشتاء المذكور، ولم ينبت فيها شيء من الزراعات إلا القليل النادر، واستسقى الناس في هذه البلاد فلم يسقوا[١] واستمر الجفاف فترة طويلة، وفي عام ٨٠٠هـ/ ١٣٩٧م، تعرضت البلاد لصقيع هائل بمثله، سبقته بأيام موجة من البرد والثلوج، ضربت المنطقة الممتدة من بلاد الزبداني[٢] إلى حوران[٣]، وكان هذا الطقس المتطرف، قد أعقب فترة طويلة من الجفاف، مما ألحق بالوضع الزراعي كارثة حقيقية، تمثلت باحتراق جميع الفواكه والزروع والكروم، وأبيدت مواسم القمح والشعير واللوز والجوز[٤]، ولم تمض مدة، حتى ضربت المنطقة الممتدة من دمشق إلى حلب موجة من البرد الشديد عام «٨٣٠هـ/ ١٤٢٥م»، وتكرر الأمر نفسه بعد سنتين، حيث قضت على الكثير من مواسم اللوز والجوز والمشمس والعنب الداراني[٥]، وكذلك عام «٨٤٢هـ/ ١٤٣٨م» إذ تسببت موجة برد عارمة- عمت بلاد الشام، ومنها حلب- إلى احتراق الأشجار، والمزروعات، وعن ذلك قال المقريزي: «وقد صعقت أشجارهم، بحيث لم يبق عليها ورقة خضراء إلا اسودت،

---

(١) المقريزي: المصدر السابق، جـ٣، ق٣، ص٧٢١.

(٢) الزبداني: كورة معروفة بين دمشق وبعلبك، يخرج منها نهر دمشق. انظر: ياقوت الحموي: مصدر سابق، جـ٣، ص١٣٠.

(٣) حوران: كورة واسعة من أعمال دمشق، إلى الجنوب منها، ذات قرى ومزارع، فتحت صلحًا قبل دمشق في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وينتسب إليها الكثير من العلماء. انظر: ياقوت الحموي: مصدر سابق، جـ٢ ص٣١٧-٣١٨.

(٤) ابن الصرصري (محمد بن محمد): الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية، تحقيق: وليم م، بريز: كاليفورنيا، ١٦٦٣م، ص٢٢٣.

(٥) المقريزي: مصدر سابق، جـ٤، ق٢، ص٦٨٤.

فتلفت.... الشعير... وعامة الخضروات، فزادهم ذلك بلاء على بلائهم، بكثرة الموتان الفاشي في الناس»[1] .

وإلى جانب الصقيع، تعرضت حلب لستة سيول، في القرن الثامن الهجري/ الرابع عشر الميلادي[2] ، وفي كل مرة كانت السيول تهدم العديد من الطواحين والحوانيت، وتتلف الزرع والغلال، وتقضي على أعداد كبيرة من المواشي.

كما كان لتساقط البرد، دوره في تخريب الكثير من قرى حلب، حيث سقط على حلب بَرَدٌ، وزن الواحدة منه ثلاثة أواق دمشقي، وكان بعضها بحجم النارنج. إلا أن أشد موجة من البَرَد، تلك التي وقعت عام ٧٢٦هـ/ ١٣٢٥م، فقد بلغ ارتفاعه عن الأرض نصف ذراع، فأتلف من الزرع (الذي كان قد سنبل) ما يربوا على ألف وخمسمائة مكوك، وأباد العديد من الأشجار، ونفقت منه المواشي، خاصة البقرة والغنم[3] .

٢- الطواعين والزلازل:

مادمنا بصدد الحديث عن العوامل الطبيعية، وأثرها على الأسعار، فلا ينبغي أن نغفل الطواعين والزلازل، فالطواعين كانت سببًا في وفاة أعداد كبيرة بحلب عامي (٧٦٣هـ/ ١٣٦١م[4] ؛ و٧٦٤-٧٦٥هـ/ ١٣٦٢-١٣٦٣م)[5] ،

---

(١) المصدر نفسه، جـ٤، ق٢، ص١٠٣٥، ١٠٣٦ .

(٢) نفسه، جـ٢، قسم١، ص١٧١، ابن أيبك (عبدالله الدواداري): كنز الدرر وجامع الغرر، جـ٩ (الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر) تحقيق: هانس روبرت رويمر، القاهرة، ١٩٦٠م، جـ٩، ص٢٩٠-٢٩١؛ الحلبي: مصدر سابق، ص٣٨٧ .

(٣) المقريزي: مصدر سابق، جـ٢ ، ق١، ص١٦٠-١٦١، ١٨١، ١٨٢ .

(٤) المقريزي: مصدر سابق، جـ٣، ق١، ص٨١-٨٢ .

(٥) ابن حبيب (الحسن بن عمر): تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد أحمد أمين، راجعه: سعيد عبدالفتاح عاشور، القاهرة ١٩٨٦، جـ٣، ص٢٥٩؛ ابن تغري بردي (أبو المحاسن جمال الدين يوسف): النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ١٩٥٠م، جـ١١ ص١٧-٢٥؛ ابن إياس (محمد بن أحمد): بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة ١٩٨٢-١٩٨٤م، جـ١، قسم١، ص٥٢٩ .

فقضى على عدد كبير من الأطفال والشبان، وعانت حلب من طاعون أشد فتكًا في المدينة، سنوات ثلاث (٧٧٧-٧٨٩هـ/ ١٣٧٥-١٣٧٨م)، وأشد ما كان فتكه في السنة الأولى[١] ، وقد قضى على العديد من السكان، وتعرضت المدينة من السكان، وتعرضت المدينة نفسها لطاعونين آخرين خطيرين، الأول عام ٧٨٧هـ/ ١٣٨٥م وتخطى فيه معدل الوفيات الألف نسمة يوميًا، وقيل: ألفان[٢] ؛ والثاني عام ٧٩٦هـ/ ١٣٩٣م، وهو أدهى وأمر من سابقه، وإذا صح ما أورده ابن الصرصري فإن مجموع ضحايا هذا الأخير، بلغت ثلاثمائة وستين ألف نسمة، معظمهم من الأطفال، ومن بينهم «خمسون ألف ألف» من حلب، والباقي من «بر البلاد وضواحيها»، وأضاف «أن حلب وبلادها خلت من السكان»[٣] .

أما الزلازل فوقع منها بحلب في جمادى الأولى عام ٨٠٧هـ/ نوفمبر ١٤٠٤م، زلزلة عظيمة، خربت أماكن كثيرة، وكانت البلاد القريبة من حلب أكثر خرابًا من غيرها، واستمرت الزلازل طوال السنة، تأتي على فترات متقطعة، فارتاع الناس من هولها، ووصفت هذه السنة بأنها سنة «ضنك وزلازل»[٤] ، وفي ربيع الأول من عام ٨٨٩هـ/ ١٤٥٨م، زُلزِلت مدينة حلب، ست مرات أو أكثر، زلازل شديدة مهولة[٥] .

---

(١) ابن العماد الحنبلي (أبو الفلاح، عبدالحي، ت١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م): شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت (د.ت)، جـ٨، ص٤٣١ .

(٢) المقريزي: مصدر سابق، جـ٣، قسم١، ص٥٣٨؛ ابن إياس: مصدر سابق، جـ١، قسم٢، ص٣٦٥، ويذكر الحلبي أن موتى حلب ، في اليوم، خمسمائة نفس. انظر: المنتقى من درة الأسلاك ص٢٤١ .

(٣) ابن الصرصري: مصدر سابق، ص١٣٧ .

(٤) السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة، تحقيق: عبداللطيف السعداني، فاس، ١٩٧١م، ص٥٦، يوسف غوانمة: الزلازل في بلاد الشام، عمان، الأردن، ١٩٩٠م، ص٤٩ .

(٥) السيوطي: مصدر سابق ص٥٩؛ يوسف غوانمة: مرجع سابق ص٥٠ .

٣- احتكار الدولة للسلع:

حرص معظم السلاطين والأمراء المماليك، على جمع الثروة بشتى الوسائل؛ إذ لم يتركوا بابًا إلا وطرقوه، مرة بفرض ضرائب جديدة، وأخرى من خلال زيادة مقادير تلك الضرائب، أو برفع قيمة المكوس، كما لجئوا أحيانًا إلى المصادرات، وغير ذلك من الوسائل رغبة في زيادة مدخراتهم. وقد كان تدخل بعض السلاطين المماليك والأمراء بالتجارة، واشتغالهم، بها إحدى الركائز الرئيسية المباشرة لجمع المال. فقد احتكروا كثيرًا من السلع التجارية، مثل القمح والسكر، والزيت، والبهار، والصابون، حيث أشرفوا على تسويقها وتحديد أسعارها[١].

ولم يقتصر الأمر على هذا، بل إنهم دعموا تجارتهم بأسلوب «الطرح والتحكير»، فالطرح: يقوم إجبار التجار على شراء السلع التي تملكها أو تصنعها الدولة، بسعر يزيد عن سعر السوق، ويخالف رغبة المشتري[٢]، أما التحكير: فيقوم على إجبار التجار على بيع سلعهم المستوردة، في مكان معين، يسمى الحكر، ومثاله احتكار أحد أمراء حلب، سوق الصابون، حيث أجبر جميع مصنعيه على بيعه له فقط، ومن ثم قام بتصدير الإنتاج وبيعه من جديد من جديد بشروطه الخاصة[٣]. ولقد أسفرت هذه السياسة، عن ارتفاع واضح في الأسعار، حيث تضاعفت أسعار السلع عدة مرات، عن سعرها المعتاد قبل التحكير.

كما تدخلت الدولة المملوكية، في شئون الأسواق، بفرض ضرائب ومكوس أحيانًا، فتعددت الضرائب، ولم تكن تخضع لزمن معين، فمتى صدر الأمر من السلطة يُنفذ على الفور، وفي ذلك قال اليوسفي: «... وعند حضوره-

---

(١) لابيدوس: مرجع سابق، ص١٠٤، ١٦٣.

(٢) المرجع نفسه، ص١٠٢.

(٣) ابن الجيعان: مصدر سابق، ص٧٠؛ لابيدوس: مرجع سابق ص١٠٤.

القاضي شرف الدين المعروف بالنشو- قدّام السلطان- الملك الناصر- طلب ساير المباشرين الذين بحلب، وأوقفهم قدامهم، وسألهم عن الأموال، فعرفوه أن حسابهم كمل، وأنهم لم يخونوا السلطان في شيء، فأشار إلى الوالي أن يتكلم معهم ويحاققهم، ويذكر لهم الذي ذكره السلطان في كتابه، . . . وأفرط في الكلام الفاحش والإهانة إلى. . . .»[1] . ويضيف قائلاً: «وربما يؤخذ من الناس أموال كثيرة، ما يصل للسلطان منها إلا القليل»[2] . وإضافة إلى ذلك ففي رمضان عام ٨٩٢هـ أغسطس ١٤٨٦م، وصل دوادار[3] مصر، ومعه أوامر بمصادرة البلاد الشامية، كغزة وصفد وحلب، وقيل: إن السلطان جعل تسفيره نحو أربعين ألف دينار[4] . وكثيرًا من هذه الأموال يتم تحصيلها لأجل بناء صرح عسكري أو مدني، أو لتجهيز الجنود لقتال العدو، أو لإخماد عصيان داخلي، ففي عام ٧٣٥هـ/ ١٣٣٤م، شرع العمال في بناء قلعة جعبر، فوضعت ضريبة على أسواق حلب، لذلك توجه نائب حلب، ومعه عشرون ألفًا من العمال والصناع لبناء هذه القلعة[5] .

وكان لقطع الطرق المؤدية إلى حلب، دورها في خراب الأسواق. فيقول ابن آجا: «. . . . ليقطعوا طريق حلب، ويأخذوا من وجدوا من القوافل والمسافرين، وقصد بذلك قطع المسيرة»[6] . وفي عام ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م خرج الأمير سيف الدين قشتمر المنصوري، ناب السلطنة بحلب، وطائفة من العسكر

---

(١) اليوسفي: مصدر سابق، ص١٧٧، ١٧٩؛ ابن آجا: مصدر سابق، ص٧٣، ٦٩ .

(٢) اليوسفي: مصدر سابق، ص٢٤٢ .

(٣) دوادار: هو الذي يحمل دواة السلطان أو الأمير، ويتولى أمرها، مع ما ينضم لذلك من الأمور اللازمة لهذه الوظيفة، من حكم وتنفيذ أمور وغير ذلك بحسب ما يقتضيه الحال، واسمه هنا (جان بلاط). انظر: محمد دهمان: مرجع سابق، ص٧٧ .

(٤) ابن طولون: المصدر السابق، جـ١ ص٧٨ .

(٥) أبو الفدا (عماد الدين إسماعيل): المختصر في أخبار البشر، القاهرة (د.ت) جـ٤ ص١١٦ .

(٦) ابن آجا: مصدر سابق ص٨٣ .

الحلبي، لردع العرب من بني كلاب وغيرهم، حيث بلغهم أنهم تجردوا لأخذ السلب، وترصدوا لقطع الطريق بين حماة وحلب، فنهبوا التجار والمسافرين، وتعرضوا لأذى الوارد والصادر، ولم ينج من السلب إلا القليل[1] .

ويؤكد على ما سبق، المؤرخ اليوسفي بقوله: «إن العرب قطعت الطريق على جماعة من التجار المسافرين، وأخذوا كل ما كان معهم»[2] كل ذلك رفع الأسعار، وخرب الأسواق، وبالضرورة ترتفع أثمان ما عرض للبيع في الأسواق من مواد غذائية، حتى يتعذر على كثير من الناس شراءها، فتبدأ المجاعة تطل برأسها البشع. وإنّ مقارنة سريعة نعقدها بين أسعار السلع في وقت الرخاء، ووقت الشدة، تبين لنا مدى الضرر الذي يحيق بالناس، حيث وصل رطل الخبز في حلب إلى ثلاثة دراهم ونصف (الرطل ١,٧ درهم)، أما الخبز الأسود فقد بيعت السبع أواق منه بدرهم[3] ، ورطل اللبن بخمسة عشر درهمًا، حيث كان سعره قبل الوباء أو الضرائب ثمانية دراهم[4] ، ورطل اللحم ارتفع بنسبة ٥٣٪ (الرطل بـ٨ دراهم)[5] .

ويؤكد على هذه الأسعار ابن طولون فيقول: «فالقمح الغرارة بنحو أربعمائة درهم، والشعير بنحو الثلاثمائة وستين، ولحم الضأن رطله بعشرة، والمعز والبقر بثمانية، والسمن بثلاثين، والعسل بثمانية عشر، والزيت بخمسة عشر، والسيريج بثمانية عشر، الدبس بسبعة، والأرز بستة، الفحم بخمسة، والحطب بدرهم، والقماش بأنواعه غال»[6] ، وكان المستفيد من هذا الغلاء وارتفاع الأسعار، أرباب السلطة وبعض التجار، ولكنه أنهك التاجر الصغير والمشتري،

---

(١) الحلبي: مصدر سابق ص٣٩٧، ٣٩٨؛ ابن آجا: مصدر سابق ص٩٦: ١١١ .

(٢) اليوسفي: مصدر سابق، ص٣٣٨ .

(٣) ابن الصرصري: مصدر سابق، ص١٨٨، ٢٢٣، ٢٢٧ .

(٤) البونيني: مصدر سابق، م١، ص٤٣٦ - ٤٣٧ .

(٥) المصدر نفسه، والجزء ص٤٩٩-٤٩٨ .

(٦) ابن طولون: المصدر السابق، جـ٢ ص٤٢ .

وهذا ما جعل السلطة تتدخل ببعض الإجراءات للحيلولة دون بلوغ الأسعار إلى أعلى من مستواها المعتاد، خوفًا من حدوث فتن واضطرابات في البلاد، لذلك حرصت السلطة المملوكية على الضرب على أيد المتلاعبين بالأسعار إرضاء للعامة، وتفاديًا لغضبهم. ولذلك نجد ابن الشحنة يقول: «ولقد ارتفع سعر القمح في أول ولايته- السلطان قايتباي- حتى بلغ كل إردب دينارًا، ففتح شونه- نصره الله- وأمر أن ينادي عليها كل إردبين بدينار، فاشترى الناس ما يحتاجون إليه وانحط السعر بذلك»[1] .

عوامل سياسية:

تعرضت حلب لكثير من غارات المغول، لرد اعتبارهم، خاصة بعد هزيمتهم في معركة عين جالوت، فتجمعوا عام ٦٥٨هـ/ ١٢٦٠م على البيرة، فجهز نائب حلب- الملك السعيد- قوة عسكرية بقيادة سابق الدين أمير مجلس الناصري، لمقاتلتهم، ولما كانت هذه القوة لا تكفي لردع المغول، أشار بعض الأمراء على الملك السعيد بتدعيمها حتى تتمكن من صد المغول، إلا أن الملك رفض رأيهم، فكانت النتيجة هزيمة الجيش الحلبي[2].

وتقدم المغول بقيادة قائدهم بيدرا، وأعلنوا الأمان بحلب وظاهرها، ونادوا في طرقاتها وعلى مآذن المساجد بالأمن والسلامة، فاستقر الأهالي في منازلهم[3] . ثم تقدم المغول إلى حماة، ثم إلى حمص، حيث اجتمع الأمراء ومعهم جيش حمص وبعض الحلبيين، بقيادة الأمير حسام الدين، ورغم الهزيمة التي حلت بالمغول[4] ، تراجعت فلولهم، وانقسمت إلى قسمين، قسم منها سار إلى حلب، حيث أخرجوا من بها من الرجال والنساء، ولم يبق بها إلا من

---

(١) ابن الشحنة: البدر الزاهر، ص٥٣ .

(٢) عادل عبد الحافظ: نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ٢٠٠٠م، جـ١، ص١٠١ .

(٣) اليونيني: مصدر سابق، جـ١ ص٤٣٥ - ٤٣٦ .

(٤) اليونيني: مصدر سابق، جـ١، ص ٤٣٤، ٤٣٩ ؛ ابن تغري بردي: مصدر سابق، جـ٧، ص١٠٧ .

ضعف عن الحركة، ونادى المغول في أهل حلب «من كان من أهل حلب يعتزل» فلم يعلم الناس ماذا يُراد بهم، فقد ظن الأجانب بحلب أن النجاة لهم، فانضم إليهم بعض الحلبيين، وظن الحلبيون أن النجاة لهم فانضم إليهم بعض الأجانب، فلما تميز الطرفان، أخذ المغول الغرباء وقتلوهم[1] ، ثم أذنوا للحلبيين بالعودة إلى البلاد، فأحاط المغول بالبلد ولم يسمحوا لأهلها بالدخول ولا بالخروج، واستمر الأمر على ذلك، قرابة أربعة أشهر، مما أدى إلى غلاء الأسعار، وقلة الأقوات[2] .

وعندما علم المغول بقدوم السلطان الظاهر بيبرس، للدفاع عن حلب، رحلوا عنها في أوائل شهر جمادى الأولى عام ٦٥٩هـ/ ١٢٦١م[3] ، فشرع عسكر المماليك في إحراق الأعشاب، التي اعتاد المغول أن يختبئوا فيها، فاستمر الحريق عشرة أيام، حتى أصبحت تلك المناطق رمادًا، عن ذلك قال ابن عبدالظاهر: «وكتب إلى النواب بحلب بحرق الأعشاب. . . . وتوجهوا وأحرقوا تلك المروج، مسيرة عشرة أيام إلى أن صارت جميعها رمادًا»[4] .

واستمرت عمليات الكر والفر بين المغول والمماليك حتى فقد المغول الأمل في الاستيلاء على حلب، لكن الصدام بين الجانبين استمر فترة طويلة، خاصة بعد سيطرة المغول الإيلخانيين على آسيا الصغرى[5] ولا يفوتنا- في هذا المقام-

---

(١) ابن العبري (أبو الفرج هارون الملطي): تاريخ الزمان، ترجمة: الأب إسحاق أرملة، تقديم: جان موريس فيبه، بيروت، ١٩٩١م، ص٣١٩ .

(٢) اليونيني: مصدر سابق جـ١ ص٤٣٥،٤٣٦؛ ابن أيبك: كنز الدرر وجامع الغرر، جـ٨، (الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية)، تحقيق: أولرخ هارمان القاهرة، ١٩٧١، جـ٨، ص٦٩، ٦٨ .

(٣) ابن أيبك: مصدر سابق جـ٨، ص٧١؛ الحلبي: مصدر سابق، ص٢٧ .

(٤) ابن عبد الظاهر (محيي الدين): الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبدالعزيز الخويطر، الرياض ١٩٧٦م، ص١٣٦، ٩٧، المقريزي: مصدر سابق، جـ١، ق٢، ص٤٧٣ .

(٥) عن صراع المغول مع المماليك، انظر: صبحي عبد المنعم: المغول والمماليك، العربي، القاهرة، ط١، ٢٠٠٠م.

الإشارة إلى حملة تيمورلنك على بلاد الشام، والتي ألقت بظلالها على وضع الأسواق في حلب[1] .

أما بالنسبة للتهديد الصليبي لنيابة حلب، فلم يكن مؤثرًا بقوة التهديد المغولي، نظرًا لشدة ضربات المماليك للإمارات الصليبية بالشام، ولكن هذا لم يمنع من إثارة الصليبيين للتوتر في بلاد الشام، مما أثر على حركة الأسواق بحلب خصوصًا.

وعلى الأطراف الشمالية والشرقية لنيابة حلب، عاشت جماعات وطوائف متنوعة، مثل: الأرمن، والأكراد، والتركمان، وهؤلاء جميعًا ربطتهم بنيابة حلب وسلطنة المماليك، علاقات متقلبة بين الخضوع والتبعية حينًا، والثورة والعدوان أحيانًا، وفقًا لما أملته الظروف الخاصة والعامة، التي أحاطت بمنطقة الشرق الأدنى وشعوبها، منذ منتصف القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي.

وقد عُرف عن التركمان خاصة، أنهم ساهموا بنصيب بارز، في حركة الجهاد ضد الصليبيين منذ وقت مبكر، فعملوا جنودًا في جيوش الأيوبيين فالمماليك، ثم أقاموا لأنفسهم إمارات على أطراف آسيا الصغرى، وكان بعضها يعترف بالتعبية لسلطنة المماليك في مصر والشام، ولكنها لم تظل على ولائها للمماليك، وإنما دأبت على استغلال الظروف للخروج على سلطنة المماليك بين حين وآخر، بل ومهاجمة أراضيها، وخصوصًا نيابة حلب، التي تصدت لأغلب هذه الهجمات[2] . مما سبب لحلب الكثير من المتاعب وأثر على أسواقها.

❀❀❀

(١) محمد أحمد محمد: الغزو التيموري لبلاد الشام وآثاره، القاهرة، ١٩٨٦م، ص١٣؛ عادل عبدالحافظ: مرجع سابق، ص١٠٠، ١٣٦ .

(٢) سعيد عبد الفتاح عاشور: مرجع سابق، ص٢٦١-٢٦٦؛ عادل عبد الحافظ: مرجع جـ١ ص٢٠٢-٢٧٢ .

الخاتمة

يتضح مما سبق أن أسواق حلب احتلت مكانة بارزة في المدينة، وأن معظمها كان يُقام حول المسجد الجامع، أما العمائر التجارية الأخرى، كالخانات والفنادق، فقد جاء توزيعها قرب أبواب المدينة، كما تبين أيضًا أن الأسواق متنوعة، منها الدائمة وغير الدائمة، وكان من سمات هذه الأسواق التخصص ببيع أو صنع سلعة واحدة فقط، وعرفت هذه الأسواق باسم نوع السلعة التي تعرض أو تصنع فيها، أو باسم المكان الذي أقيمت فيه.

كذلك عرفت حلب أسواقًا أسبوعية، تُقام في يوم أو يومين من الأسبوع، في داخل المدينة، ومن ضمن الأسواق غير الدائمة، تلك الأسواق التي كانت ترافق الجيش وتمده بالمؤن والأقوات، هذا وقد كثر عدد العمائر وبخاصة الخانات والفنادق والقياسر والوكالات، وذلك بسبب ما تميزت به حلب من موقع استراتيجي، علاوة على الكثافة البشرية بها، وكان التجار يستخدمونها إما للإقامة، أو البيع فيها.

كذلك كان في مقدمة عوامل الازدهار، الموقع الاستراتيجي، إلى جانب ما تتمتع به الشام، من ثروة اقتصادية، أسهمت في تنوع الحاصلات الزراعية، التي أسهمت بدورها في ازدهار الأسواق، إلى جانب نشاط حركة التبادل التجاري، بين بقية مدن الشام وحلب، وبين هذه الأخيرة والعالم الخارجي، خاصة آسيا الصغرى وأوروبا.

ولكن هذا لم يدم طوال العصر المملوكي، حيث تعرضت حلب وغيرها لعدة عوامل، أثرت على أسواقها، منها ما هو طبيعي، ومنها ما هو بشري، إلا أنها التقت على نتيجة واحدة، ألا وهي: غلاء الأسعار، وشح الأقوات.

ورغم جودة إدارة للأسواق، إلا أنها لم تكن دائمًا تسيطر على الأوضاع، أو تمنع الاحتكار، والتلاعب في الأسعار، أو المعروضات، إما لقلة حيلتها، أو لاستفادة بعض القائمين عليها، مما يحدث في الأسواق من اضطراب.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر:

١- القرآن الكريم.

- الأبياني (أبو العباس، عبدالله بن أحمد التميمي، ت ٣٦١هـ/ ٩٧١م).

٢- رسالة في السمسرة والسمسار وأحكامه، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مجلة كلية الشريعة، بغداد، العدد١، ١٩٦٥م).

- ابن أجا (شمس الدين محمد بن محمود بن خليا الحلبي، ت ١٨٨١هـ/ ١٤٧٦م).

٣- تاريخ الأمير يشبك الظاهري: تحقيق: عبد القادر أحمد طليمات، القاهرة (د.ت).

- ابن الأخوة (محمد بن محمد بن أحمد القرشي، ت ٧٢٩هـ/ ١٣٢٨م).

٤- معالم القربة في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان؛ صديق أحمد عيسى، القاهرة ١٩٧٦م.

- ابن إياس (محمد بن أحمد، ت ٩٣٠هـ/ ١٥٢٣م).

٤- بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٨٢-١٩٨٤م.

- ابن أيبك (عبدالله الدواداري، ت ٧٣٦هـ / ١٣٣٥م).

٥- كنز الدرر وجامع الغرر؛ جـ٨، (الدرة الزكية في أخبار الدولة التركية)، تحقيق: أولرخ هارمان، القاهرة، ١٩٧١م.

٦- كنز الدرر وجامع الغرر؛ جـ٩ (الدرر الفاخر في سيرة الملك الناصر)، تحقيق: هانس روبرت رويمر، القاهرة، ١٩٦٠م.

- البدري (عبدالله بن محمد، ٨٨٧هـ/ ١٤٨٢م).
٢٦- نزهة الأنام في محاسن الشام، بيروت، ١٩٨٠م.
- ابن بطوطة (محمد بن عبد الله، ت ٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م).
٧- تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار، اعتنى به وراجعه: درويش الجويدي، بيروت، ٢٠٠٤م.
- ابن تغري بردي (جمال الدين أبو المحاسن يوسف، ت ٨٧٤هـ/ ١٤٤٣م).
٨- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، القاهرة، ١٩٥٠م.
- جعفر بن علي الدمشقي (من علماء القرن السادس الهجري).
٢٧- الإشارة إلى محاسن التجارة، تحقيق: البشري الشوربجي، القاهرة، ١٩٧٧م.
- ابن الجيعان (بدر الدين أبو الفداء، ت ٩٠٢هـ/ ١٤٩٦م).
٩- القول المستطرف، في سفر مولانا الملك الأشراف، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، جروس، برس ١٩٨٤م.
- ابن حبيب (الحسن بن عمر الحنبلي، ت٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م).
١٠- تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه، تحقيق: محمد حمد أمين؛ مراجعة سعيد عبدالفتاح عاشور، القاهرة ١٩٨٦م.
- المنتقى من درة الأسلاك في دولة ملك الأتراك في تاريخ حلب الشهباء، تحقيق: عبد الجبار زكار، دمشق، ١٩٩٩م.
- ابن رحال (أبو علي الحسن المعداني، ت١١٤٠هـ/ ١٧٢٨م).
١١- كشف القناع عن تضمين الصناع، تحقيق: محمد بن الأجفان، تونس، ١٩٨٦م.

- السخاوي (محمد بن عبد الرحمن، ت ٩٠٢هـ/ ١٤٦٩م) .
٢٩- الضوء اللامع، لأهل القرن التاسع، بيروت، ١٩٩٢م .
- السقطي (أبو عبد الله ، محمد بن أبي محمد ، ت١٠٩٦هـ/ ١٦٨٥م) .
٣٠- في أدب الحسبة، تحقيق: حسن الزين، بيروت، ١٩٨٧م.
- السيوطي (جلال الدين، ت ٩١١هـ/ ١٥٠٥م) .
٣١- كشف الصلصلة عن وصف الزلزلة، تحقيق: عبداللطيف السمعاني، فاس ١٩٧١م.
- أبو شامة (شهاب الدين عبد الرحمن المقدسي، ت ٦٦٥هـ / ١٢٦٧م) .
١٢- الروضتين في أخبار الدولتين «النورية والصلاحية»، تحقيق: محمد حلمي محمد، دار القرآن المصرية، ١٩٩٨م.
- ابن الشحنة الصغير (حسين بن محمد بن محمد، ت ٨٩٠هـ/ ١٤٨٥م) .
١٣- الدر المنتخب في تاريخ مملكة حلب، دمشق ١٩٨٤م .
- الشيرزي (عبدالرحمن بن نصر، ت ٥٨٩هـ/ ١١٩٣م) .
٣٢- نهاية الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: السيد الباز العريني، القاهرة ١٩٤٦م.
١٣- البدر الزاهر في نصرة الملك الناصر «محمد بن قايتباي»، تحقيق: عمر عبدالسلام تدمري، بيروت، ١٩٨٣م .
- ابن شداد (بهاء الدين، يوسف بن رافع، ت ٦٣٢هـ/ ١٢٣٤م) .
١٤- الأعلاق الخطيرة في ذكر أمراء الشام والجزيرة، تحقيق: دوميك سورديل، دمشق ١٩٥٣م.

- ابن الصرصري (محمد بن محمد، كان حيًا في القرن التاسع الهجري).

١٥- الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية، تحقيق: وليم م. بريز. كاليفورنيا، ١٦٦٣م.

- ابن طولون (حمد بن علي، ت ٩٥٣هـ/ ١٥٤٦م).

١٦- مفاكهة الخلان في حوادث الزمان، تحقيق: محمد مصطفى، القاهرة، ١٩٦٢م.

- ابن عبد الظاهر (محيي الدين، ت ٦٩٢هـ/ ١٢٩٢م).

١٧- الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، تحقيق: عبدالعزيز الخويطر، الرياض ١٩٧٦م.

- ابن العبري (أبو الفرج، جمال الدين هارون المطلي، ت٦٨٥هـ/ ١٢٨٦م).

١٨- تاريخ الزمان، ترجمة: الأب إسحاق أرملة، تقديم: جان موريس فيه، بيروت ١٩٩١م.

- ابن العديم (كمال الدين، أبو القاسم عمر، ت ٦٦٠هـ/ ١٢٦١م).

١٩- بغية الطلب في تاريخ حلب، حققه وقدم له: سهيل زكار، بيروت (د.ت).

٢٠- زبدة الحلب من تاريخ حلب، عنى بنشره وتحقيقه ووضع فهارسه: سامي الدهان، المعهد الفرنسي بدمشق، (د.ت).

- ابن العماد الحنبلي (عبد الحي، ت١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م).

٢١- شذرات الذهب، في أخبار من ذهب، بيروت، (د.ت).

- أبو الفدا (عماد الدين، إسماعيل، ت ٧٣٢هـ/ ١٣٣١م) .
٢٣- المختصر في أخبار البشر، القاهرة، (د.ت) .
- القزويني (زكريا بن محمود، ت ٦٨٢هـ/ ١٢٨٣م) .
٣٣- آثار البلاد، وأخبار العباد، بيروت (د.ت) .
- القلقشندي (أبو العباس، أحمد بن علي، ت ٨٢١هـ/١٤١٨م).
٣٤- صبح الأعشى ، في صناعة الإنشاء، دار الفكر١٩٨٧م.
- الماوردي (علي بن محمد بن حبيب، ت ٤٥٠هـ/ ١٠٥٧م) .
٣٥- الرتبة في طلب الحسبة، تحقيق: أحمد جابر بدران، القاهرة ٢٠٠٢م .
- المقريزي (تقي الدين، أحمد بن علي، ت ٨٤٥هـ/ ١٤٤١م) .
٣٦- السلوك لمعرفة دول الملـوك، تحقيق: محمد مـصطفى زيادة، القاهرة، ١٩٧٠م .
- ابن منظور (جمال الدين، أبو الفضل محمد ت٧١١هـ/ ١٣١١م).
٣٧- لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، (د.ت) .
- ياقوت الحموي، شهاب الدين (ت٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م) .
٣٧- معم البلدان، بيروت، ١٩٧٩م .
- اليوسفي (موسى بن محمد، ت / ٧٥٩ ١٣٩٥م) .
٣٨- نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر، تحـقيق: أحمد حطيط، بيروت، ١٩٨٦م.
- اليونيني (قطب الدين، أبـو الفتح موسى بن محـمد، ت ٧٢٦هـ/ ١٢٣٦م).
٣٩- ذيل مرآة الزمان، حيدر أباد، الدكن، الهند، ١٣٧٤هـ/ ١٩٥٤م.

ثانيًا: المراجع:

- أحمد السيد دراج:

١- الحسبة وأثرها على الحياة الاقتصادية في مصر المملوكية، المجلة التاريخية المصرية، مجلد١٤، القاهرة ، ١٩٦٨م .

- أحمد الطاهري:

٢- عامة قرطبة في عصر الخلافة، المغرب، ١٩٨٨م.

- أحمد يوسف الدريوش:

٣- أحكام السوق في الإسلام، وأثرها في الاقتصاد الإسلامي، الرياض، ١٩٨٩م .

- بطرس البستاني:

٤- دائرة المعارف، بيروت (د.ت) .

- توفيق الإسكندر:

٥- نظام المقايضة في تجارة مصر الخارجية في العصر الوسيط، المجلة التاريخية المصرية، عدد ٦، القاهرة، ١٩٥٧م .

٦- بحوث في التاريخ الاقتصادي، القاهرة، ١٩٦١م .

- خير الدين الأسدي:

٧- أحياء حلب وأسواقها. تحقيق: عبدالفتاح رواسي، دمشق، ١٩٩٠م .

- سعيد الديوه جي:

٨- الموصل في عهد الأتابك، الموصل، ١٩٥٨م .

- سعيد عبدالفتاح عاشور:

٩- مصر في عصر دولة المماليك البحرية، القاهرة، ١٩٥٩م .

- سوفاجيه:

١٠- دمشق الشام، لمحة تاريخية منذ العصور القديمة حتى العصر الحاضر، بيروت، ١٩٣٦م.

- سيد أحمد الناصري:

١١- تاريخ الإمبراطورية الرومانية، السياسي والحضاري، القاهرة، ١٩٨٥م.

- صبحي عبد المنعم:

١٢- المغول والمماليك (سياسة المغول الإيلخانيين تجاه المماليك في مصر والشام، ٧١٦-٧٣٦هـ/ ١٣١٦-١٣٣٥م)، العربي، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- صبحي لبيب:

١٣- الفندق ظاهرة سياسية، اقتصادية، قانونية، بحث منشور في ندوة «مصر وعالم البحر المتوسط»، القاهرة ١٩٨٦م.

- عادل عبد الحافظ:

١٤- نيابة حلب في عصر سلاطين المماليك، القاهرة، ٢٠٠٠م.

- عبد العزيز الدورس.

١٥- نشوء الأصناف والحرف في الإسلام، مجلة كلية الآداب، بغداد ١٩٥٩م.

- عبدالقادر الريحاوي:

١٦- العمارة العربية الإسلامية، دمشق، ١٩٧٩م.

- عفيفي بهنسي:

١٧- الآثار الإسلامية في حلب، ترجمة: أحمد محمد تغلب، اليونسكو، ١٩٨٣م.

- فادي توا:

١٨- المناخ، والأسعار، والأمراض في بلاد الشام في عهد المماليك، بيروت، ١٩٩٨م.

- فالتر هنتس:

١٩- المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة: كامل العسلي، الأردن (د.ت).

- فؤاد عبد المعطي الصياد:

٢٠- الشرق الإسلامي في عهد الإيلخانيين، «أسرة هولاكو خان»، جامعة قطر، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- كمال عناني إسماعيل:

٢١- عمران سبته؛ كما شاهده ووصفه السبتي، مجلة المؤرخ العربي، القاهرة، ١٩٩٩م.

- لابيدوس، إير إمارافين:

٢٢- مدن الشام في العصر المملوكي، ترجمة: سهيل زكار، دمشق، ١٩٨٥م.

- محمد أحمد دهمان:

٢٣- معجم المصطلحات التاريخية في العصر المملوكي، دمشق، ١٩٩٠م.

- محمد أحمد محمد:

٢٤- الغزو التيموري لبلاد الشام وآثاره، القاهرة، ١٩٨٦م.

- محمد ضامن:

٢٥- إمارة حلب، في ظل الحكم السلجوقي، دمشق، ١٩٩٠م.

- محمد عبد الستار عثمان:

٢٦- المدينة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٨م.

- محمد عمارة:

٢٧- قاموس المصطلحات الاقتصادية، في الحضارة الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٢م .

- مصطفى الشكعة:

٢٨- سيف الدولة الحمداني، القاهرة، ١٩٥٩م .

- مصطفى عبد الكريم الخطيب:

٢٩- معجم المصطلحات، والألقاب التاريخية، بيروت، ١٩٩٦م .

- نعيم زكي فهمي:

٣٠- طرق التجارة، ومحطاتها بين الشرق والغرب، القاهرة، ١٩٧٣م .

- هاشم خضير:

٣١- دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: خورشيد وآخرون.

- يوسف غوانمة:

٣٢- الزلازل في بلاد الشام، عمان، الأردن، ١٩٩٠م .